نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١٤

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٤ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٤ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٤ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام ٢٠١٤.

أ- اجتماعات لجان الجمعية

❖ اجتماعات لجنة أمن ومخاطر المعلومات لبحث الأنماط الجرمية في التحايل والقرصنة الالكترونية

عقدت لجنة أمن ومخاطر المعلومات بجمعية البنوك في الأردن اجتماعا يوم ٢١ تموز ٢٠١٤، لبحث مذكرة البنك المركزي الأردني المرسلة لمجلس إدارة الجمعية بخصوص طلب تدارس الأنماط الجرمية المتبعة لتزايد حالات الاحتيال والتزوير وعمليات القرصنة الإلكترونية (E-crime). وقد أشار أعضاء اللجنة إلى ضرورة توضيح ماهية الحوادث الاحتيالية الواقعة المقصودة بكتاب المركزي.

وكان مدير عام الجمعية قد افتتح الاجتماع منوها إلى كتاب المركزي المتعلق بضرورة عمل آليه يتم من خلالها تداول حالات الاحتيال والتزوير وعمليات القرصنة الالكترونية للحد منها ايجاد الحلول الممكنة.

وذّكرَ أيمن غنوم بالمذكرة ومضمونها، فيما قام ممثل البنك المركزي الأردني نادر قاحوش بتوضيح الغاية من مذكرة البنك المركزي الاردني مدار البحث من حيث تدارس حالات التزوير والإحتيال الإلكتروني بين البنوك الأعضاء أو من خلال اللجنة المشكلة سابقا بمجال أمن ومخاطر المعلومات لدى جمعية البنوك الاردنية والتي تضم ممثلين عن البنوك الأعضاء.

واقترح قاحوش أن يتم تعديل آلية تبليغ البنوك الأردنية للبنك المركزي بخصوص حوادث الاحتيال وغيرها لتتم عبر نموذج معتمد يصار لاعتماده من البنك المركزي الاردني وتعميمه على البنوك الأردنية المرخصة، بحيث يتم وعند وقوع حادث الإبلاغ من خلال النموذج المعتمد للبنك المركزي والتي ترسل نسخة عنه للجنة أمن ومخاطر المعلومات لدى جمعية البنوك بعد إخفاء أية بيانات من شأنها المساس بالسرية المصرفية، وذلك لدراسة الحوادث وتحليلها التحليل اللازم والخروج بتوصيات للبنك المركزي لإجراء المناسب لديه أو التعميم بأية اقتراحات من خلال جمعية البنوك بحسب كل حادثة. واتفق المجتمعون أن يتم تشكيل فريق عمل يضم عبير بطاينة من بنك لبنان والمهجر ودانا طبيله من بنك المال ورأفت ابو عفيفه من البنك الاسلامي الاردني لغاية تصميم النموذج المتعلق بتعبئة حوادث، وعرضه على اللجنة للموافقة بعد التصميم. وأجمعوا على أن يتم تعديل دورية اجتماعات اللجنة لتصبح مرة واحدة شهريا نظرا لتوصيات ممثل البنك المركزي الاردني بما يخص تزايد حوادث الاحتيال المصرفي وتعددها.

كما عقدت لجنة أمن ومخاطر المعلومات اجتماعاً في جمعية البنوك يوم ٢٣ أيلول ٢٠١٤، لبحث ومراجعة النموذج الذي يتضمن التبليغ

عن حدث أمن المعلومات والاتفاق عليه بشكل نهائي، وإضافة تعليمات تبين شرح مبسط عن طريقة تعبئة النموذج لكي تسهل على الشخص المعني في تعبئته .

وبتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٤ عقدت لجنة أمن ومخاطر المعلومات اجتماعاً آخر في جمعية البنوك، تم من خلاله بحث ومناقشة ردود البنوك الأعضاء على النموذج المقترح للتبليغ عن حدث أمن المعلومات. وقد تم خلال الاجتماع الأخذ بأهم الملاحظات الواردة من البنوك والتي تم الموافقة عليها من خلال التصويت بين أعضاء اللجنة.

هذا وقد قامت جمعية البنوك بمخاطبة البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢ كانون الأول لإعلامه بالآلية التي توصلت إليها البنوك للإبلاغ عن حالات الاحتيال والتزوير والقرصنة الالكترونية، والتي تتضمن نموذج تبليغ مقترح يسمى « نموذج تبليغ عن حادث امن معلومات»، بحيث يتم إرساله من قبل البنوك الاعضاء الى البنك المركزي الاردني والذي يقرر بدوره تعميم أي معلومات يوفرها ذلك النموذج على البنوك الاعضاء من خلال الجمعية لغايات التوعية الامنية،بالإضافة لتعليمات مقترحة من قبل اللجنة وممثل البنك المركزي الاردني لاستخدام نموذج التبليغ عن حادث امن معلومات.

❖ جمعية البنوك تشكل لجنة لدراسة ظاهرة الشيكات المزورة

شكلت جمعية البنوك في الأردن لجنة فنية متخصصة لمناقشة موضوع الشيكات المزورة بهدف وضع الحلول المناسبة لها. وضمت اللجنة البنك المركزي وجمعية البنوك في الأردن وشركة بروجرس سوفت والبنك العربي وبنك الاسكان للتجارة والتمويل والبنك الأردني الكويتي وبنك الأردن وبنك القاهرة عمان والبنك الاسلامي الأردني.

وكانت الجمعية وممثلي البنوك قد استمعوا إلى عرض تقديمي من شركة بروجرس سوفت حول الحلول المقترحة لظاهرة الشيكات المزورة.

وتهدف اللجنة إلى إعداد دراسة مفصلة حول ظاهرة الشيكات المزورة بكافة المراحل التي تمر بها الشيكات ووضع الحلول المناسبة لها، وذلك خلال فترة شهرين تمهيدا لرفعها إلى مجلس الادارة لمناقشتها بهدف إنشاء آلية و ٣٢ هيكلية مؤسسية للحد من مشاكل الشيكات المزورة في المملكة.

❖ اللجنة الفنية لدراسة ظاهرة تزوير الشيكات تخرج بدراسة تفصيلية حول الموضوع

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماعات خاصة بلجنة دراسة ظاهرة تزوير الشيكات مع البنوك الاعضاء وشركة بروجرس سوفت، ضمت اللجنة صالح رجب حماد من بنك الاسكان وفراس القاضي من بنك الاردن وتيسير اليماني من بنك الاردن وحسام حرز الله من بنك الاسكان وجمال حمدان من البنك الاردني الكويتي ورائد عطا من البنك الاسلامي الاردني ويوسف ابو الهيجاء من بنك القاهرة عمان وخليل مقبل من البنك المركزي الاردني ورامي شاهين من جمعية البنوك ورامي طنوس من شركة بروجرس ورجا سعيد من شركة بروجرس وبشار ياسين من شركة بروجرس وفادي نصر من شركة بروجرس ويوسف زهران من شركة بروجرس.

وتم عقد عدة اجتماعات حيث تم عمل دراسة عينة واقع الشيكات في القطاع المصرفي ضمن معطيات اعتمدت على اجابة البنوك على الاستبيان الذي تم اعداده من اللجنة والفترة الزمنية بين عامي ٢٠١٢- ٢٠١٣، وتم استثناء حالات تركز الشيكات غير الطبيعي ضمن الحكم على العينة، وقام مندوبي شركة بروجرس سوفت باستعراض نتائج العينة حيث تركزت على حالات التزوير التي تمت فعلياً والإجراءات الرقابية للحد من تنفيذها. وقد أظهرت الدراسة بأن نسبة الشيكات المزورة من قبل الأفراد ٦٠٪، بينما كانت نسبة الشيكات المزورة من الشركات ٤٠٪.

كما تباينت طرق ووسائل التزوير، حيث أن ٤٨٪ من حالات التزوير كانت على أصل الشيك، و٢٥٪ من خلال التفقيط والترقيم، و١٢٪ للشيكات المسروقة، و ٩٪ لتزوير التوقيع، و٤٪ لتعديل بيانات الشيك، و٢٪ تقليد التوقيع. أما من حيث التوزيع الجغرافي للشيكات المزورة فقد كانت النسبة في عمان ٨٥٪، بينما كانت خارج عمان١٥٪.

وقد تم اقرار المحاور الاولية للدراسة والمتمثلة في القوانين والتعليمات الناظمة للشيكات، والعملاء، والإجراءات الداخلية للبنوك لصرف الشيكات، والأجراءات الناظمة لطباعة الشيكات، والأنظمة المساندة لعمليات صرف الشيكات، والممارسات الفضلى في منظومة صرف الشيكات للحد من مشكلة تزوير، ونتائج وتوصيات الدراسة.

وتم خلال الاجتماعات وضع هيكل الدراسة الذي يعتمد على النقاط الاتية: فرضيات الدراسة، وأهمية الدراسة، وهدف الدراسة، ومنهجية الدراسة، والواقع الحالي، ومشكلة تزوير الشيكات، والقوانين والتعليمات الناظمة للعمل بالشيكات، واجراءات البنوك الداخلية لصرف الشيكات، وإدارة طباعة الشيكات، والعملاء، والمقاصة الالكترونية والأنظمة المساندة، والممارسات الفضلى للتعامل مع الشيكات، والنتائج والتوصيات.

❖ اللجنة القانونية في جمعية البنوك تعتمد صيغة جديدة لحوالة الحق

ناقشت جمعية البنوك في الأردن وعدد من المختصين في البنوك ضمن اللجنة القانونية في الجمعية، موضوع (حوالات الحق) للخروج بصيغة موحدة ومقبولة لهذه الحوالات يتم اعتمادها من البنوك الأعضاء عند تعاملها مع مختلف الفعاليات الاقتصادية.

ورحب مدير عام الجمعية بأعضاء اللجنة، وقال إن المطلوب هو الاعتراف بحوالة الحق من قبل الحكومة وان تكون هذه الحوالة ملزمة بغض النظر عن التحويلات، وإيجاد نص قانوني عن حوالة الحق بحيث تستخدمه البنوك بطريقة موحدة على أن يتم اعتماده من قبل البنوك وملزما للأطراف كافة.

وقال الاستاذ رضوان سيف من البنك العربي إنه طالما أن القانون نظم حوالة الحق فإننا لا نريد من الجهات الحكومية سوى الاعتراف وقبول هذه الحوالة بما يتفق مع أحكام القانون المدني.

وقدم الأستاذ عبد الحليم قطيشات من بنك الاتحاد نموذجا يستخدمه البنك بخصوص حوالة الحق وأطلع عليها أعضاء اللجنة القانونية.

وأكد المشاركون أنه لما كان من آثار حوالة الحق الصحيحة النافذة في حوالة مستحقات المقاولين تجاه الجهات الحكومية للبنوك لقاء التسهيلات التي تمنحها لهم، انتقال تلك الحقوق للبنوك بحيث تصبح هي الدائن المباشر للجهات الحكومية، ولا يعود المقاول (المحيل) هو صاحب الحق في تلك المستخلصات، والفرض تبعا لذلك ان لا تكون تلك المستحقات محلا للحجز بعد الحوالة النافذة بخروجها من ذمة المقاول وانتقالها الى ذمة البنوك، وهذا يتطلب تراضي (اتفاق) الأطراف الثلاثة (البنوك والمقاولين والجهات الحكومية) على هذه الحوالة باعتبارها عقدا من العقود التي تتم بالتراضي غير المعلق على شروط.

وأشاروا أن صيغة القبول التي تحقق الغاية من الحوالة يتوجب ان تكون خالية من اي شروط تمس صحة انعقادها بما في ذلك التحفظات التي تدرجها الجهات الحكومية في حال ورود حجوزات على حقوق المقاولين تحت يدها باعتبار أن القانون حدد الآثار التي تترب على ذلك وبالتالي يفترض ان تترك للقضاء ليقوم كلمته فيها وليس إدراجها ضمن القبول .

وبعد التداول والمناقشة تم التوصل إلى صيغة قبول موحدة للحوالة تحقق التوازن بين أطراف العلاقة بما يتفق مع أحكام الحوالة في القانون المدني والتوصية باعتماد البنوك لهذه الصيغة.

ب – الاجتماعات الأخرى

❖ جمعية البنوك تناقش مستجدات قانون فاتكا

ناقشت جمعية البنوك في الأردن أخر التطورات في موضوع تطبيقات الامتثال لقانون الحسابات الخارجية الأميركية (فاتكا) شارك فيه مدراء الامتثال في البنوك العاملة في المملكة.

وتم خلال الاجتماع بحث مستجدات القانون ومدى الاستعدادات التي تمت لتطبيق القانون في المملكة من قبل البنوك والمؤسسات التي تتعامل مع حسابات للأميركيين.

❖ البنوك تدرس إنشاء شركة لتوليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية

تدارست جمعية البنوك في الأردن في الاجتماع الذي التأم يوم ١١ آب العروض التي قدمتها الشركات وأحدث التطورات حيال مشروع إنشاء شركة لتوليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية لاستخدامها من قبل البنوك.

وناقش الاجتماع تحديد الميزانية الأولية اللازمة للتعاقد مع المستشارين الماليين والقانونيين والفنيين كافة للبدء في إجراءات تأسيس المشروع، وتحديد آلية تسديد حصيلة الميزانية بين البنوك، وآلية اختيار المستشارين المطلوبين، وصولا إلى تأسيس شركة خاصة تمثل البنوك المشاركة في المشروع، وتحديد لجنة من أعضاء الإدارة والموظفين المعنيين (لجنة إدارية) من البنوك لاتخاذ القرارات اللازمة لتسيير عملية تأسيس المشروع.

وبين يزن حدادين من كابيتال انفيست في العرض التقديمي أن حسم موضوع الشركة يحتاج إلى الاستعجال والإسراع في التحرك لإنشاء المشروع لأن هناك مشروعات مطروحة من قطاع الفنادق والاتصالات بالإضافة إلى الحكومة. مضيفاً أنه يجب اتخاذ قرارات من قبل البنوك المهتمة بالمشروع، أولها تأكيد المشاركة في المشروع وتمويل الشركة بمبلغ حوالي ٥٠٠ ألف دينار للمرحلة المقبلة، والتي من خلالها سيتم تثبت الجدوى وعلى أساس هذا العمل سوف نقوم باتخاذ القرار بخصوص المباشرة في المشروع أو التخلي عنه.

وأضاف أن المشروع يستهدف إنتاج ٤٠ ميجا واط على أن يقام في محافظة المفرق بتكلفة تقدر بنحو ٦٨ مليون دينار، على أن تكون مدة المشروع ٢٥ سنة وفترة الاسترداد حوالي ٦ سنوات والعائد على الاستثمار (IRR) المتوقع حوالي ٢٠ بالمئة. وبين أن هناك اتفاق مبدئي مع شركة نبكو على تخصيص ٣٠ ميجا واط من السعة للمشروع في نفس الوقت يوجد مشروعات أخرى تنافس البنوك على هذه السعة.

وبين أن قائمة البنوك التي أبدت اهتمامها في المشاركة في المشروع حوالي ٩ من أصل ١٤ بنكا بما فيهم البنك العربي، حيث طلب البنك تمديد فترة الدراسة للمشروع ولم يقم بتثبيت الرغبة بالمشروع بعد.

وقال إن المطلوب من هذه البنوك التي وافقت على المشاركة في المشروع تأكيد اهتمامهم بالمشروع بالإضافة إلى قرار بتمويل الشركة للمباشرة في المشروع، لنمضي في الخطوة التالية للتأسيس بتعين المستشار الفني للمشروع والذي تبلغ تكلفته حوالي مليوني دينار موزعة على أربعة مراحل، تكلفة الأولى ٣٨٠ ألف دينار وهذه المرحلة تثبت الجدوى الفنية للمشروع وبناء على هذه الدراسة تستطيع البنوك أخذ قرار نهائي بخصوص الاستمرارية في المشروع وتمويل ٦٥ مليون دينار لإنشاء المشروع أو عدم المباشرة فيه. وأكد أنه لهذا السبب نطلب من البنوك تمويل ٥٠٠ ألف دينار تدفع منها مبلغ ٣٨٠ ألف بالإضافة إلى مصاريف أخرى تخص المشروع، والمرحلة الأولى للمشروع تستغرق ما بين ٦ إلى ٩ شهور، وبعد اتخاذ القرار في المباشرة في المشروع تستغرق عملية الإنشاء من سنة إلى سنة ونصف.

وأوضح أن العرض المقدم من شركة توتال يقدر بحوالي ٣٨٠ ألف دينار وسوف يتم استقبال عرض أخر من شركة صن اديسن وهي

شركة أميركية وشركة أخرى لامايز وهي شركة ألمانية.

وبين أن مبلغ نصف مليون دينار يوزع بشكل متساوي بين البنوك، ونسبة الملكية لكل بنك في الشركة سوف تكون متساوية، وعند الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع وكان هناك قرار بالاستمرار في المشروع، وعندها سوف تكون نسبة التوزيع حسب الاستهلاك لكل بنك.

❖ جمعية البنوك تعقد اجتماعا لمناقشة المفاهيم الأساسية للتسويات خارج إطار المحاكم

نظمت جمعية البنوك في الأردن اجتماعا للبنوك الأعضاء يوم ٥ أيار ٢٠١٤، لمناقشة المفاهيم الأساسية للتسويات خارج إطار المحاكم، وذلك بحضور ممثلين لمؤسسة التمويل الدولية IFC وممثلي البنوك من الدوائر القانونية.

وبين بنك الإسكان أن التطبيق الصحيح لمبادئ التسويات ومتطلبات نجاحها يتطلب وجود جهة رقابية وراعية لتلك المبادئ للتأكد من مدى جدية الأطراف في سعيها للمصالحة، واقترح أن يتم تشكيل لجنة بالتعاون بين جمعية البنوك والبنك المركزي وغرفة تجارة الأردن والمجلس القضائي/ وزارة العدل، على أن يكون من بين أعضائها محامون أردنيين لديهم خبرة واسعة ومحترفة في مجال البنوك والأمور التجارية بشكل عام.

وطلب عدم إصدار هذه المبادئ على شكل تشريع وعدم منحها صفة الإلزامية بل أن تكون اختيارية، حيث أنها ستكون التجربة الأولى من نوعها في الأردن ومن المتوقع حصول ثغرات قانونية وممارسات خاطئة في تلك الحالة عند تطبيقها بشكل اختياري وسوف تتيح الفرصة لاكتشاف نقاط الضعف والثغرات التي من الممكن حلها بشكل أسرع دون تعقيد.

ودعا بنك الإسكان إلى ضرورة مراعاة أحكام السرية المصرفية والتأكد من أن الأطراف لن يستخدموا ما قد يناقش أو يثار خلال المباحثات لصالحها في المحكمة، وان هذا ممكن الحصول عليه من خلال توقيع اتفاقية تضمن هذه الحقوق جميعها قبل الدخول بأية مناقشات للحل. مؤكد على حق البنوك بالمباشرة باتخاذ أية إجراءات قانونية بحق العملاء دون أية مسؤولية على البنك، وضرورة الاتفاق على كيفية دفع أتعاب أعضاء اللجنة وتحديد آلية واضحة لتطبيقها، فيما طالبوا بعرض المسودة النهائية للمبادئ على البنوك ليتم الاطلاع عليها بعد تعديلها.

أما البنك التجاري الأردني فقد أكد أن المشروع لا ضوابط قانونية له، وإنه في حال وجود ضمانات على التسهيلات مثل الرهن العقاري، فإنه ليس من الضروري الرجوع إلى عملية التسوية، منوها إلى وجود ميزات للمشروع بأنه يحافظ على استمرارية عمل الشركات الكبرى وعدم تعثرها، وإنجاز الخلافات بين البنك والشركات، والزيادة في تقديم الضمانات.

وخلص البنك إلى أن هناك إجماع على أن مشروع التسوية خارج إطار المحاكم ممتاز ويخدم البنوك، لكن على أساس أن هذا المشروع هو مبدأ حسب القيمة بالتقابل من خلال الشركات إضافة إلى أنه لا يتناقض مع التشريعات والقوانين الأردنية وإنما هو اتفاق فيما بين البنك والعميل.

وقال ممثلو كابيتال بنك أن الأردن ليس بحاجة إلى هذه المبادئ لعدة أسباب أبرزها أن تعليمات البنك المركزي غطت هذا الجانب وهي تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، إلى جانب تناولها في قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٦ في مواد عديدة منه، وكذلك النصوص المتعلقة بتسوية النزاع سنداً لنص المادة ١/١٢٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ وكذلك القانون المدني الذي نظمت أحكامه عقد الصلح بين أطراف النزاع. مشيرين إلى أن المبادئ موضوع الدراسة ترتكز على أساس ودي قائم على حسن النية ويخلو من صفة الإلزامية، مما يؤدي لصعوبة التطبيق على أرض الواقع.

وطالب ممثلو البنك العربي الإسلامي الدولي تشكيل لجنة من مجموع الدائنين، على أن يتم عمل دراسة شاملة للأوضاع المالية للشركة المتعثرة من كافة الجوانب من خلال جهة استشارية محايدة لاتخاذ القرار المناسب للسير بالتسوية خارج المحكمة أم لا. ودعوا لوضع خطة الهيكلة بالتنسيق مع الشركة المتعثرة، ووضع مراقب من الهيئة لمراقبة تطبيق خطة الهيكلة في كافة المراحل، وعمل تقرير شهري يوضح مدى الالتزام بالخطة والوقوف على أي انحراف إن وجد لتصويبه و/أو اتخاذ القرار المناسب بشأنه أولا بأول. وأكدوا أنه من المتوقع أن يكون هناك صعوبة في تطبيق هذا النهج في الأردن لعدة أسباب منها: عدم صبغة المنهج بصفة قانونية تعطيه عدم جدية الأطراف في التوصل لحلول ودية، ورغبة المدينين في استغلال وإطالة أمد المفاوضات لكسب مزيد من الوقت قبل التوجه إلى القضاء. وأشاروا إلى فشل عدة حالات من الواقع العملي على الرغم من توفير كل السبل لهيكلة تلك الشركات واستمرارها في النشاط الاقتصادي.

وقال مصرف الراجحي إن المشرع الأردني قد تبنى لذات الأهداف مثل هذه الآلية والمعروفة بالصلح الواقي من الإفلاس، والتي تقوم على ذات الأسس والمعايير والمبادئ التي يقوم عليها مشروع المبادئ المقترحة، ويكاد يكون وجه الخلاف الوحيد هو وجود الرقابة القضائية في الصلح الواقي من الإفلاس وغيابها في مشروع إعادة هيكلة ديون الشركات خارج المحاكم. وأضاف أن مبادئ عمان غير ملزمة للبنك الدائن ولا تستند إلى أي صيغة تشريعية ملزمة وإنما تنطوي على محض محاولة لتنسيق عملية التفاوض بين البنك والمدين المتعثر وتنظيم عملية المفاوضات، وهذه المسالة قد تحقق عدالة بالنسبة للشركات بمنحها الفرصة في إعادة هيكلة ديونها إلا أنها تشكل مخاطر بالنسبة للبنوك الدائنة. وبين أن أهم حسنات هذا المشروع للبنوك تتمثل في أن البنك الدائن يتمكن من الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول وضع الشركة وأسباب التعثر وبالتالي يتمكن من إصدار القرار بإبرام جدولة يطمئن لها البنك، والتخفيف من وطأة تزاحم الدائنين والتي غالبا ما نجد فيها طرفا أقوى من الأطراف الأخرى بسبب حق امتياز على عقار أو ما شابه ذلك، واختصار الوقت والجهد الذي قد يستغرقه أمد التقاضي خصوصا عندما تكون بصدد شركة متعثرة لدى أكثر من بنك. بينما تتمثل أهم مخاطر البنك في اعتماد المشروع على مبدأ حسن النية لدى الشركة المتعثرة بما تقدمه من معلومات للبنك الدائن، الأمر الذي قد يدفع الشركة لاستغلال حسن النية وتقديم معلومات مضللة للبنك، إلى جانب احتمال تهريب أموال الشركة قبل فترة التجميد وخلالها، وهو ما قد يتم اتخاذه ذريعة لإطالة أمد متابعة الشركة المتعثرة. وبخصوص حسنات المشروع للشركات فهي تكاد تنحصر في تفادي الشركة للإضرار بأعمالها أو سمعتها التجارية نتيجة الإجراءات القانونية التي قد يتم اتخاذها بحقها من قبل البنوك. ويرى مصرف الراجحي أن هذه الإجراءات المتاحة أمام الشركة لتفادي التعثر دون الحاجة إلى إتاحة خيارات أخرى أمام الشركة تسمح بتدخل البنك في شؤون عملية بشكل مباشر أو غير مباشر. وفضلا عن ذلك، قال البنك فإن وجود مثل هذا المشروع ولهذه الغايات يجب أن يناط بجهة رقابية تضمن تحقيق الحد الأدنى من التزام الأطراف ذوي العلاقة، وأن هذه الرقابة هي ما نظمه المشروع في الصلح الواقي من الإفلاس. كما يرى مصرف الراجحي أن الصلح الواقي من الإفلاس مع خضوعه لرقابة قضائية يعد أكثر حماية لمصالح جميع الأطراف لما ينطوي عليه من جدية الشركة التي تتقدم بطلب الصلح الواقي من الإفلاس.

وقال البنك العربي أن المبادئ المطروحة تمثل مبادئ عامة لا يختلف حولها اثنان ولعل الواقع العملي وما يجري عليه العمل في البنوك من أن باب التسوية خارج نطاق المحاكم متاح لأي مدين تتوافر لديه الجدية في تسوية المديونية ولعل التسويات التي تمت خارج المحاكم مع العديد من المدينين كانت أكثر نفعا للبنوك من الذهاب إلى المحاكم وانتظار صدور الأحكام بشأنها، إلا أن تنظيم أولويات البنوك والتنسيق بينها لتسوية مديونية احد المدينين هي لب هذا المشروع والتي قد تختلف حولها البنوك لاختلاف الضمانات المتوافرة لها في مواجهة المدين ولعل إجبار البنوك على عقد مثل التسويات هو المحور الأساس في إبداء ملاحظاتنا على هذا المشروع لأنه من المعروف انه لا يجوز إجبار الأطراف على التعاقد تطبيقا لمبدأ سلطان الإرادة ولمخالفة ذلك للمبادئ الدستورية التي تترك للأطراف حرية التعاقد. وأضاف أن ترك الأطراف لعقد التسويات دون ضوابط يفقد هذا المشروع أهميته وجدواه، ولعل ما أبداه الخبير الدولي لدى مؤسسة التمويل الدولية في الاجتماع الذي تم عقده في مقر الجمعية ما يجيب على التساؤل في كيفية جذب البنوك لعقد التسويات مع المدينين المتعثرين؛ فقد ذكر الخبير الدولي أنه قد يتضمن بلاغ صادر عن البنك المركزي الأردني مزايا معينة تعطى للبنوك التي تقبل بعقد هذه التسويات وهذا الأمر مقبول من الناحية

القانونية.وقال البنك إننا نرى انه لا يتوجب أن تصدر هذه المبادئ بموجب تعليمات صادرة عن البنك المركزي الأردني لأن هذه التعليمات إن صدرت فإنها ترقى لمرتبة التشريع وهذا التشريع قد يكون مخالفا للمبادئ الدستورية في حرية التعاقد. وأضاف البنك نرى أن يتم إصدار مثل هذه المبادئ عن جمعية البنوك باعتبارها توصيات للبنوك كميثاق شرف يتضمن الرغبة في عقد التسوية وان يتم إصدار بلاغ عن البنك المركزي بأنه في حال الأخذ بهذه المبادئ يتم منحها مزايا معينة ينص عليها هذا البلاغ وبذلك نتلافى صدور تشريع ملزم قد يخالف المبادئ الدستورية في حرية التعاقد.

❖ جمعية البنوك تعقد سلسة اجتماعات لمناقشة حوسبة عمليات الحجز وفك الحجز

عقدت جمعية البنوك في الأردن سلسلة من الاجتماعات لمناقشة موضوع حوسبة عمليات الحجز وفك الحجز بين البنوك و دائرة ضريبة لدخل والمبيعات.

حيث عقدت الجمعية الاجتماع الأول بتاريخ ١١ أيلول ٢٠١٤ وذلك بحضور ممثلين عن دائرة ضريبة لدخل والمبيعات وممثلين عن البنوك الاعضاء. وتم خلال الاجتماع الاستماع لوجهة نظر ممثلي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول موضوع حوسبة عمليات الحجز وفك الحجز بين البنوك ودائرة ضريبة لدخل والمبيعات من خلال نظام خاص بذلك.

وعقدت جمعية البنوك في الأردن الاجتماع الثاني لممثلي البنوك مع مستشاري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يوم الأول من تشرين الأول ٢٠١٤، وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء بالتحضيرات لإبرام مذكرة تفاهم لتنظيم العلاقة بين البنوك ودائرة الضريبة فيما يتعلق بالحجز وفك الحجز.

حيث أشار ممثل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بشير الزعبي أن هذا الاجتماع يأتي امتداداً للاجتماع السابق مع ممثلي البنوك الذين يتعاملون بالحجز الورقي والمراسلات التي تتم عن طريق دائرة ضريبة الدخل. وبين أن الآلية الجديدة ستتم عن طريق الحاسب الآلي ومن خلال نظام في دائرة ضريبة الدخل، حيث يتم من خلاله إدخال بيانات الأشخاص أو الشركات المراد الحجز عليهم وفق نموذج خاص محوسب ومن ثم يقوم موظف البنك المعني بسحب هذا النموذج من خلال موقع مخصص في دائرة ضريبة الدخل وطباعة هذا النموذج وتفريغ المعلومات.

وقال إنه سيتم الطلب من البنوك تعين ضابط ارتباط بين ضريبة الدخل والبنوك بالإضافة إلى أنه سيتم تخصيص موظف من دائرة ضريبة الدخل لتسهيل العملية في الاستفسار عن الحجز وفك الحجز. وأشار إلى أن الآلية الورقية المقترحة هي ورقة محوسبة مرتبطة بقاعدة بيانات من ضمن نظام تم برمجته وتطويره لهاذ الغرض، تقود الضريبة من خلاله بتسجيل المعلومات الخاصة بالحجز وفك الحجز على النظام وأرشيف البيانات كاملة التي تخص الحجز وفك الحجز والحجز الجزئي بالإضافة إلى خانة بالملاحظات في حالة وجود تشابه بالأسماء او اي معلومة اخرى يمكن ان تدون فيها.

وأكد أنه تم إنشاء خدمة online متعلقة بالحجز وفك الحجز مع دائرة الأراضي والمساحة، ودائرة الترخيص، والجمارك الأردنية، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، بالإضافة إلى سوق عمان المالي.

وقال إنه نظرا للسرية المصرفية التي تعتمدها البنوك من خلال تعليمات البنك المركزي الأردني، فإنه لن يتم الدخول إلى قاعدة بيانات البنوك من خلال دائرة ضريبة الدخل، بل ستقوم الدائرة بالدخول إلى قاعدة بيانات مشتركة بين دائرة الضريبة والبنوك. وأضاف إنه سوف تتمكن البنوك من الدخول إلى قاعة البيانات من خلال user name & password ومن ثم الاطلاع على البيانات والمراسلات.

وبين أنه عند دخول موظف البنك على هذه البيانات سوف تتغير هذه العملية من ارسال كتاب الحجز الى قيد العمل أو التنفيذ، وبمجرد ما تم الحجز يقوم الموظف بعكس الاشارة على النظام اما بانه تم الحجز او بانه لا يوجد حساب للمجوز عليه بموجب الكتاب. وأشار إلى أنه

سيكون هناك أيقونة في النموذج المحوسب لطباعة كتاب الحجز للشركة او للشخص المحجوز عليه لأغراض تزويدها للعميل لأغراض مراجعة دائرة ضريبة الدخل، ويضم هذا الكتاب رقم الكتاب، وتاريخ الكتاب، وقيمة الحجز، والمديرية المعنية بالحجز، والاسم والرقم الوطني.

وبين أن العملية ستكون الكترونية بشكل كامل ومربوطة الكترونيا مع دائرة الاحوال المدنية وان دقة المعلومات المرسلة من دائرة الضريبة حوالي ٩٩ بالمئة.

هذا وقد عقدت الجمعية اجتماعاً آخر بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠١٤ ضم أعضاء اللجنة القانونية ومديري دوائر العمليات في البنوك الأعضاء ومندوبي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وذلك لمناقشة مسودة مذكرة التفاهم المقترحة من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والهادفة لقيام بإجراء الحجز وفك الحجز إلكترونياً.

وقد قام مندوبي دائرة الضريبة خلال الاجتماع بتقديم عرض يشرح كيفية استخدام النافذة الالكترونية التي ستخصصها الدائرة للبنوك للدخول من خلالها إلى النظام وتنفيذ الحجز أو فك الحجز الكترونياً. وبعد ذلك تم الاستماع إلى ملاحظات واقتراحات مندوبي البنوك حول النظام المقترح، بالإضافة لملاحظاتهم حول مسودة مذكرة التفاهم المقترحة. وقد تم الاتفاق أن تقوم البنوك بإرسال ملاحظاتها النهائية على النظام وعلى مذكرة التفاهم لجمعية البنوك لتقوم بتجميعها وإرسالها لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، والتي تعهدت بأن تأخذ ملاحظات البنوك بعين الاعتبار.

ج- الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

١) ورش العمل:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٤ ورش العمل التالية:

❖ ورشة عمل لمناقشة تجارب تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

نظمت جمعية البنوك في الأردن وسند للتسهيلات التكنولوجية ورشة عمل بتاريخ ١٧ شباط ٢٠١٤ لعرض قصص النجاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف بناء إستراتيجية للبنوك الأردنية وكيف يمكن ضمان نمو عمليات الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الأردنية، والخبرات الأردنية في هذا المجال والصعوبات التي تواجه تصميم منتجات لهذا النوع من المؤسسات.

وتم خلال الورشة عرض أفضل الممارسات الدولية في مجال إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقصص نجاح لهذا النوع من القروض، وتجربة بنوك اوزبكستان في الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، ودور المستثمرين في هذا التمويل. وتضمنت الورشة طاولة مستديرة تمت خلالها تلقى مجموعة من أسئلة ومداخلات الحضور.

❖ ورشة عمل بعنوان دور سكرتير مجلس الإدارة وأمناء السر حسب الممارسات المثلى لحوكمة الشركات

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع بيت الحوكمة الأردني ومؤسسة التمويل الدولية IFC ورشة عمل بعنوان دور سكرتير مجلس الإدارة وأمناء السر حسب الممارسات المثلى لحوكمة الشركات وذلك خلال الفترة ٢٨-٢٩ نيسان ٢٠١٤.

واشتملت الورشة على معلومات أساسية حول حوكمة الشركات، ومجالس الادارة واجتماعات اللجان ودور سكرتير مجلس الإدارة وأمناء السر في التعامل مع الشركاء واصحاب المصالح.

❖ ورشة متخصصة حول تأهيل الكوادر البشرية في مجال صناعة صكوك التمويل الإسلامي

عقدت جمعية البنك في الأردن بالتعاون مع وحدة صكوك التمويل الإسلامي في دار الخبرة ورشة عمل متخصصة حول تأهيل الكوادر البشرية في مجال صناعة صكوك التمويل الإسلامي وذلك بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠١٤.

وقد أجمع المشاركون في الورشة أن صكوك التمويل الإسلامية بما تتيحه كوسيلة تنموية مهمة، يحتاج إلى المزيد من التثقيف والتوعية والنوافذ الإرشادية التي تعزز فرص نجاح المنتج في السوق الأردني. وأوصى المشاركون في ورشة العمل التي عقدتها جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع وحدة صكوك التمويل الإسلامي في دار الخبرة بإيجاد دليل إرشادي شامل وموحد يسهل على المستثمر وينظم منتج صكوك التمويل الإسلامي الذي تحكمه جملة من القوانين والأنظمة والتعليمات. وأكد المشاركون أهمية تأهيل الكوادر البشرية في مجال صناعة صكوك التمويل الإسلامي بتبني مشروع لبناء الخبرات وتأهيلها مع الاستفادة من تجربة الأسواق صاحبة الخبرة في مجل اصدر الصكوك الإسلامية. ودعوا لضرورة استقرار التشريعات، خصوصا في الجوانب الضريبية فيما يتعلق بالانجازات الواردة في قانون الصكوك، وهو ما أكده ممثلو الجهات الدولية التي شاركت في الورشة، بالإضافة لتشكيل لجنة مصغرة لمتابعة التوصيات الصادرة عن المشاركين، فيما تقرر أن تقوم جمعية البنوك بالتعاون مع دار الخبرة بعقد ورشه عمل أخرى تضم كافة الجهات ذات العلاقة بإصدار الصكوك الإسلامية مثل البنك المركزي الأردني ودائرة مراقبة الشركات وهيئة الأوراق المالية ووزارة المالية والشركات المساهمة العامة الكبرى.

وتحدثت في الورشة المستشار لدى هيئة الأوراق المالية المتحدث الرئيسي في الجلسة الافتتاحية ملك غانم حول أهمية منتج صكوك التمويل الإسلامية لشريحة واسعة من المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار بالأسناد التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تعتبر الصكوك التطبيق العملي والقانوني لها. وأكدت غانم على أهمية عقد الورش والبرامج التوعوية لدور في التثقيف بالمنتج، داعية إلى المزيد من الاهتمام من قبل الجهات الحكومية لتعريف المستثمرين والمواطنين بما تم انجازه على صعيد البنية التشريعية المتكاملة.

وتناولت الجلسة الأولى نظام الشركة ذات الغرض الخاص تحدث فيها رئيس هيئة مديرين دار الخبرة الأستاذ سالم الخزاعلة عن الشكل القانوني الذي تتخذه الشركة ذات الغرض الخاص وأهم الأحكام التي تنظمها والآلية المتبعة في تسجيلها وآلية تكوينها وأغراضها ووظيفتها القانونية والعملية في إصدار الصك.

وتناول مساعد مراقب عام الشركات نضال الصدر النظام القانوني لتسجيل الشركات والسجل المتعلق بالشركة ذات الغرض الخاص وأحكام الشركة من حيث ملكيتها وموجوداتها وبياناتها المالية والقيود الواردة عليها والإعفاءات الضريبة التي تتمتع بها.

وتحدث المستشار القانوني المتخصص في مجال المنتجات المالية الإسلامية عبد الكريم الكيلاني عن أهمية النظام الذي جاء متفقا مع المنهجية المقررة في بيوت الخبرة العالمية في صناعة التمويل الإسلامي التي تعد الدعامة الأولى في هياكل صكوك العقد الشرعي الذي تصدر كافة الوثائق اللاحقة من إعلان وكالة وتعهدات وإقرار ائتمان واتفاقية إدارة خدمات واتفاقية تسويق بما يتلاءم مع أحكامه، مؤكدا أن الدعامة الأولى هي المعايير الشرعية وهيكلة الصك.

وأشار الكيلاني إلى أن نظام عقود الصكوك قد تضمن القواعد الأساسية التي تنظم المسائل المتعلقة بالتعهدات والتداول والشروط المحظورة والضمانات وقواعد توزيع الأرباح والإطفاء وغيرها.

بدوره، عَرّفَ مدير الرقابة والتفتيش في دائرة الإفتاء العام الدكتور باسل الشاعر الصكوك بأنواعها، وتناول الضوابط الشرعية للصكوك وفق أحكام القانون والنظام، والتنضيد الحقيقي والحكمي وغيرها من المسائل التي تضمنها نظام عقود الصكوك كقواعد عامة تضبط مسألة الإصدار.

وأكد مدير جمعية البنوك في الأردن اهتمام الجمعية بمدى استعداد الجهات الحكومية والرقابية والقطاع الخاص للاستفادة من نضوج واكتمال البيئة التشريعية الخاصة بالصكوك الإسلامية.

وشارك في الورشة ممثلي وزارة المالية والبنك المركزي الأردني ودائرة مراقبة الشركات وعدد من البنوك العامة في المملكة وممثلين عن جهات دولية.

❖ ورشة عمل حول بدائل تمويل الطاقة المتجددة في المملكة

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مجموعة السند للقانون (ايفرشيدس) ورشة عمل حول بدائل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة يوم ١٦ أيلول ٢٠١٤.

وناقش المشاركون في الندوة موضوعات التكنولوجيا المستخدمة في الطاقة المتجددة وكيفية عملها، ومناقشة المخاطر الرئيسية وكيفية التخفيف منها، وبحث أفضل الآليات لهيكلة وتمويل تلك المشاريع، وشرح الإطار التنظيمي للطاقة المتجددة في المملكة. وحضر الورشة عدد من الخبراء المعنيين في موضوعات الطاقة المتجددة في المملكة.

٢. الدورات والبرامج التدريبية:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٤ الدورات والبرامج التدريبية التالية:

❖ جمعية البنوك تنظم دورة بعنوان التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني في جامعة اليرموك بمدينة أربد

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة بعنوان التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني المرتبطة بالعمليات المصرفية في جامعة اليرموك بمدينة أربد وذلك خلال الفترة ٥-٧ أيار ٢٠١٤. وقد تناولت الدورة تناولت الأحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١وتعديلاته وقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والمتعلقة بعمليات البنوك. كما تناولت الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمرتبطة بها والتي يجب على البنك وموظفيه مراعاتها قبل إجراء اي من العمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي و توقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها سواء كانت متعلقة بالشركات أو الأفراد في المجالات التالية:

أولا: في مجال السياسة النقدية، تناولت الاحتياطي النقدي الإلزامي، والفوائد والعمولات، وإتفاقيات إعادة الشراء، وإصدار البنوك شهادات إيداع، والمحافظ الإستثمارية بالدينار الأردني.

ثانيا: في مجال التنظيم والرقابة المصرفية، تناولت موضوعات رؤوس أموال البنوك وكفاية رأس المال، والسيولة، وحدود الائتمان (تركزات الإئتمان)، والكفالات والكمبيالات، والأخطار المصرفية، وعدم التذرع بالبنك المركزي عند رفض منح تسهيلات، والإستثمار والتملك، خصوصا تملك البنوك للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات، وتملك البنوك لشركات تأمين، وتملك العقارات، وأعمال البنوك مثل خدمات البوندد وممارسة البنوك لأعمالها بوسائل إلكترونية والبيانات المالية للبنوك، والبيانات المالية للبنوك الإسلامية، وتصنيف التسهيلات وإعداد المخصصات، والكشوفات الشهرية والفصلية، والبيانات المالية الربع سنوية، وبيانات فروع فلسطين، وإجراءات التصويب والعقوبات لمخالفات البنوك، ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم، وإدارة الودائع المجمدة، وتقسيم التركات المودعة لدى البنوك، والاستعلام عن ملكية الأوراق المالية وتداولها، وإعتماد البطاقة الشخصية في

المعاملات المصرفية، والتعاون مع البعثات الدبلوماسية.

ثالثا: في مجال العملة الأجنبية، ومراقبة العملة الأجنبية، وإدارة المحافظ الاستثمارية بالعملات الأجنبية، والتعامل بالعملات الأجنبية على أساس الهامش، وإدارة موجودات / مطلوبات البنوك بالعملات الأجنبية، وبيع وشراء العملات الأجنبية مقابل الدينار الأردني، ومقايضة البنوك المرخصة العملات الأجنبية بالدينار الأردني مع البنك المركزي.

رابعا: في مجال نظام المدفوعات الوطني من حيث الشيكات، والمقاصة، والشروط العامة لحسابات البنوك المرخصة بالدينار الأردني، وإلغاء التوقيع اليدوي، وخدمة الاستعلام من مركز استعلام العملاء، ونظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS)، والتعامل مع النقد والنقد المزيف، وحسابات الوزارات والدوائر الحكومية لدى البنوك المرخصة، وبيان الآثار القانونية والعقدية والرقابية ولالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، وتوضيح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

وتهدف الدورة إلى تعميق معرفة المشاركين بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبالجوانب العملية والإجرائية والقانونية المتعلقة بها وخصوصا ما يرتبط بالعمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي والعقود المصرفية وأخذ الضمانات اللازمة والآثار المرتبطة بذلك بما يحمي حقوق البنوك، وتعميق معرفة المشاركين بالآثار والنتائج والمخاطر المترتبة على مخالفة التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، ورفع كفاية العاملين في العمليات المصرفية ومنح الائتمان وإدارة العقود البنكية من نواحي كيفية التعامل مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

كما تهدف إلى تحفيز المشاركين على اكتشاف وتحديد النقاط التي يجب مراعاتها في العقود المصرفية المختلفة وبناء قاعدة من النقاط المرجعية التي على البنك مراجعتها بشكل دوري والمرتبطة بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتعميق معرفة المشاركين بكيفية صياغة الشروط الخاصة في العقود المصرفية والتي تراعي التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتوفير القدرة والمعرفة اللازمة للعاملين في مجال ائتمان الشركات على تقييم موقف البنك في ضوء المتطلبات الواردة في التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

❖ جمعية البنوك تنظم برنامجا تدريبيا حول التأمين البحري وفتح الاعتمادات المستندية

نظمت جمعية البنوك في الأردن خلال الفترة ١٥-٢٦ حزيران ٢٠١٤ البرنامج التدريبي (التأمين البحري وفتح الاعتمادات المستندية) بالتعاون مع الجامعة الألمانية الأردنية التي تعتمد البرنامج والاتحاد الأردني لشركات التأمين.

ويهدف البرنامج التدريبي الذي استضافه اتحاد شركات التامين، إلى تعريف المشاركين بجوانب التأمين البحري وفتح الاعتمادات المستندية المتعلقة بالشروط المتداولة عالمياً ومستجداتها والتغطيات وانواعها وشروط التسليم في التجارة العالمية INCOTERMS 2010 واجراءات الحد من حالات الاحتيال.

وشارك في البرنامج موظفو شركات التأمين في دوائر التأمين البحري والدوائر ذات العلاقة، ووسطاء التأمين، وموظفو البنوك الاردنية من دوائر الاعتمادات المستندية، وأعضاء غرفة التجارة والصناعة ودوائر التأمين في المؤسسات العامة والخاصة وأعضاء نقابة وكلاء الملاحة البحرية وأعضاء جمعية المستوردين والمصدرين.

وتضمن البرنامج محورين اساسيين الأول خاص بالتأمين من حيث أهمية تأمين النقل وأطراف العلاقة التأمينية فيما يتعلق بالتأمين البحري، ومقارنة المستجدات للشروط العالمية والتغطيات الممنوحة للفترة ١٩٨٢-٢٠٠٩، ومتطلبات اصدار وثائق تأمين اخطار النقل

والاجراءات المطلوبة لاستكمال فتح الاعتماد، والمصلحة التأمينية للبنوك في تغطيات أخطار النقل، والشروط الواردة في اتفاقيات إعادة التأمين البحري والشروط العالمية ذات العلاقة.

أما المحور الخاص بالبنوك فقد ناقش موضوع الاعتمادات المستندية من حيث متطلبات فتح الاعتمادات المستندية، والعلاقات التعاقدية بين أطراف الاعتماد المستندي طبقا للمعايير الدولية، وأنواع الاعتمادات المستندية وبدء انتهاء مسؤولية البنك في كل منها، وتدقيق المستندات طبقاً للمعايير الدولية، ولمحة عن شروط التسليم في التجارة العالمية INCOTERMS 2010 واجراءات الحد من حالات الاحتيال من وجهة النظر البنكية.

وحاضر في البرنامج نخبة من المحاضرين المتميزين من قبل الاتحاد والجمعية والمتخصصين في مجال التأمين البحري والاعتمادات المستندية من الذين يتمتعون بمؤهلات علمية وخبرة عملية متميزة في هذا المجال لتغطية الموضوعات كافة.

❖ دورة تدريبية حول تحليل الائتمان المصرفي ومخاطره باستخدام المؤشرات المالية والإدارية والقانونية

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان (تحليل الائتمان المصرفي ومخاطره باستخدام المؤشرات المالية والإدارية والقانونية) خلال الفترة ٢٣-٢٥ حزيران ٢٠١٤.

واشتملت الدورة على موضوعات حول تعريف الائتمان المصرفي، وأهمية وخطورة تحليل الائتمان على اداء ونتائج البنوك، والعوامل التي تؤثر على قدرة ورغبة وسياسات البنوك التجارية في التسليف، وأساسيات الائتمان المصرفي، وعناصر الدراسة الائتمانية التي يتم اجراؤها والنقاط التي يجب التركيز عليها، وطريقه الحصول على المعلومات وأسلوب وطريقة تحليلها والوصول إلى نتائج، وتحليل الميزانيات والبيانات المالية للشركات ودلالات الارقام والنقاط الواردة فيها واثرها في اتخاذ القرار الائتماني او تعديله، والمخاطر الائتمانية وتقييم وادارة المخاطر، وأنواع المخاطر الائتمانية وتحليلها، وتغطيه المخاطر مثل هيكله الائتمان والشروط والضمانات.

كما اشتملت على تصنيف مخاطر الائتمان، وتمويل راس المال العامل من حيث الدورة التشغيلية والفجوة التمويلية، وانواع الضمانات وتوثيقها، والرقابة عليها، والتوثيق القانوني للتسهيلات، إلى جانب دراسة حالات عملية في مجال تحليل الائتمان المصرفي.

وتهدف الدورة إلى اطلاع المشاركين على الجوانب الرئيسة المتعلقة بالائتمان، وتعريفهم بأسس السياسة الائتمانية الحقيقية وما يجب ان تتضمنه، إلى جانب تعريف المشاركين بأنظمة التقييم الائتماني والمؤشرات الائتمانية سواء منها المؤشرات المالية والادارية والقانونية والاقتصادية، واطلاعهم على الآلية المناسبة لهيكلة الائتمان ومعرفه طريق التمويل المناسبة لمختلف النشاطات والمخاطر المتعلقة بها والسبل المناسبة لتغطيتها، وتوضيح المؤشرات التي تساعد على التنبؤ بأوضاع العملاء لغايات صناعه القرار الائتماني او تحديد اليه التعامل معهم.

وشارك في الدورة عدد من موظفي دوائر التسهيلات الائتمانية والرقابة على الائتمان في البنوك.

❖ دورة حول تعليمات المركزي للتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية حول التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني المتعلقة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية خلال الفترة ٢٥-٢٧ آب ٢٠١٤.

وتناولت الدورة، التي حاضر فيها الأستاذ سالم الخزاعلة، الأحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠وتعديلاته، والمتعلقة بعمليات البنوك المرتبطة بالتعامل والتعاقد مع العملاء والعلاقة معهم.

وتم خلال الدورة استعراض وشرح وتوضيح الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمرتبطة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، والتي يجب على البنك وموظفيه مراعاتها قبل إجراء أي من العمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي و توقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها في المجالات التالية: شفافية وأصول وشروط محفظة التجزئة المتعلقة بالنماذج والعقود المعتمدة من البنك، والسياسة الائتمانية ومكوناتها، والتكاليف المحددة في العقود والإفصاح عنها، وأسلوب وطريقة التعاقد مع العملاء وشروطه، ومكونات عقد الائتمان وما يترتب على العميل والكفيل في حالة الإخلال بالعقد .

والواجبات الملقاة على البنك بعد توقيع العقد من العميل، والواجبات الملقاة على البنك في حال التأخر عن السداد، وعجز العميل عن السداد ووصوله إلى مرحلة التعثر، واجبات البنك في حال كون الائتمان الممنوح بموجب بطاقة ائتمان من نواحي: الحد الأعلى للفائدة، وتكلفة تجديد البطاقة، وخدمة العميل من نواحي الإبلاغ عن الفقدان والسرقة والحركات على الحساب وكشوف الحساب، وحل المشاكل والاعتراضات، والعمولات والرسوم، والحدود القصوى للرسوم والعمولات، والإفصاح عن أسعار العمولات والرسوم، والحسابات الجامدة، ومتى يعتبر الحساب جامدا، وواجبات البنك في حالة تجميد الحساب، والحركات على الحساب.

كما تناولت المعلومات والوثائق التي يجب على البنك تزويد العميل منها وطريقة التوثيق، والمتطلبات الرقابية التي على البنك الالتزام بها تجاه البنك المركزي بخصوص تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، وبيان الآثار القانونية والعقدية والرقابية ولالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، وتوضيح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

وتهدف الدورة التدريبية إلى تعميق معرفة المشاركين بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمتعلقة بتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم ٢٠١٢/٦٦ وتعديلاتها بالجوانب العملية والإجرائية والقانونية المتعلقة بها وخصوصا ما يرتبط بالعمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي والعقود المصرفية وأخذ الضمانات اللازمة والآثار المرتبطة بذلك بما يحمي حقوق البنوك.

وتعميق معرفة المشاركين بالآثار والنتائج والمخاطر المترتبة على مخالفة التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي المتعلقة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، و رفع كفاية العاملين في العمليات المصرفية ومنح الائتمان وإدارة العقود البنكية من نواحي كيفية التعامل مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

وتحفيز المشاركين على اكتشاف وتحديد النقاط التي يجب مراعاتها في العقود المصرفية المختلفة وبناء قاعدة من النقاط المرجعية التي على البنك مراجعتها بشكل دوري والمرتبطة بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتعميق معرفة المشاركين بكيفية صياغة الشروط الخاصة في العقود المصرفية والتي تراعي التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

كما تهدف إلى توفير القدرة والمعرفة اللازمة للعاملين في مجال ائتمان الشركات على تقييم موقف البنك في ضوء المتطلبات الواردة في التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

د. نشاطات وأخبار أخرى

❖ محافظ البنك المركزي يلتقي مدراء ورؤساء مجالس إدارات البنوك والقيادات الاقتصادية الاردنية

قال محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز خلال المحاضرة ألقاها خلال اللقاء السنوي مع مدراء ورؤساء مجالس إدارة البنوك

الأردنية ونخبة من الاقتصاديين الذي نظمته جمعية البنوك في الأردن تحت عنوان الاقتصاد الأردني التحديات والآفاق يوم ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٤، إن البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، والذي ترافق مع خطوات مهمة للإصلاح السياسي، ساهم في مواجهة التحديات التي واجهها الاقتصاد الأردني خلال العامين الماضيين، وان انعكاسات تلك التحديات قد تجاوزناها باقتدار وفاعلية لنبدأ بعدها مرحلة جديدة من الآفاق الاقتصادية المبشرة. وأضاف أن الإجراءات المالية والنقدية والسياسية التي اتخذت رغم صعوبة المرحلة قد جنبت اقتصادنا الوطني العديد من المخاطر وأعادته لمساره الصحيح وأثبتنا قدرة عالية في تطبيق برنامج وطني للإصلاح طموح بشهادة المؤسسات الدولية.

وبين أن النمو الاقتصادي واصل تحسنه ليقارب ٣٪ خلال عام ٢٠١٣، وارتفع حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي ليتجاوز ١٢ مليار دولار، وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي للمملكة بحوالي ٢٠٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٣، وتحسنت تنافسية صادراتنا الوطنية خاصة غير التقليدية منها والتي نمت بنسبة ٧,٩٪ على الرغم من انخفاض أسعارها عالميا.

وبين المحافظ أن إجراءات السياسة النقدية والبرامج والمشاريع المالية المختلفة قد ساهمت في تعزيز النمو، فلم يدخر البنك المركزي جهدا في استخدام ادواته النقدية على اختلافها لخدمة الاستقرار النقدي وحفز النمو الاقتصادي كان آخرها تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع ٢٥ نقطة أساس في بداية هذا الأسبوع الحالي لتشجيع تدفق الائتمان للقطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي.

وأكد المحافظ أن المرحلة المقبلة تتطلب إجراءات كفيلة بضبط الإنفاق العام وتحسين الإيرادات العامة مع مراعاة العدالة في تحمل العبء الضريبي وبما يكفل تحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي لمواجهة التحديات التي لازالت ماثلة أمام اقتصادنا الوطني كتخفيض عجز الموازنة وخسائر قطاع الطاقة وتخفيض المديونية العامة لتقليل الضغط على ميزان المدفوعات وتعزيز الثقة بالاستقرار الاقتصادي وضمان عدم مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول التمويل. منوهاً إلى أن العبء المرتبط بالأزمة السورية واستمرار تدفق اللاجئين، يحتاج لجهود متواصلة ودعم المجتمع الدولي.

وشدد المحافظ على ضرورة تعزيز الدور المحوري للقطاع الخاص في دفع مسيرة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توفير بيئة الأعمال الملائمة وتحفيز الاستثمار في القطاعات الواعدة التي تتمتع بميزة تنافسية والقادرة على خلق المزيد من فرص العمل، كونه الأقدر على خلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، خاصة في ظل تضخم حجم القطاع العام. وضمن رؤيته للإصلاح بمفهومه الواسع، أشار الدكتور فريز إلى أهمية تسريع خطوات الإصلاح في سوق العمل والاختلالات المزمنة التي يعاني منها، من خلال موائمة مخرجات الأنظمة التعليمية والمهنية مع احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية.

من جانبه قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم إن عام ٢٠١٣ لم يكن مميزا للبنوك فحسب، بل كان مميزا للبنك المركزي أيضا، اذ استطاع مواجهة العديد من التحديات التي تعرض لها الأردن، باتخاذه خطوات وقائية وأخرى علاجية تمكن بموجبها احتواء امتدادات الأزمة والانتقال خلال أشهر قليلة إلى مرحلة من الاستقرار النقدي.

وأضاف ان نتائج هذه الخطوات أثمرت عن ارتفاع في الاحتياطيات الأجنبية لدى المركزي بأكثر من ٨٠ بالمئة لتتجاوز حاجز ١٢ مليار دولار، إلى جانب اتخاذ المركزي جملة من الإجراءات والتدابير غير التقليدية لتوفير التمويل اللازم للحكومة، ودفع عجلة النمو وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني، والتي توجت أخيرا بتخفيض أسعار الفوائد على جميع أدوات السياسة النقدية ٢٥ نقطة أساس للمرة الثالثة في أقل من ستة أشهر، الأمر الذي أشاع أجواء من التفاؤل سرعان ما انعكست على أداء سوق الأسهم الأردني الذي أضاف إلى إجمالي قيمته السوقية أكثر من مليار دينار.

وأشار السالم إلى المبادرات التي أطلقها البنك منها إعادة هيكلة أنظمة الدفع والتسويات في المملكة، وتطوير قنوات الدفع الإلكتروني، إضافة إلى دعم القطاعات الواعدة وفي مقدمتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد ضرورة التعامل بمنتهى الدقة مع ما ينتظر الحكومة من استحقاقات اقتصادية، للحفاظ على ما تم تحقيقه من إنجازات والبناء عليها، وفي مقدمة هذه الاستحقاقات مشروع قانون ضريبة الدخل الذي وجدنا في بعض جوانبه من الاختلالات ما قد يثبط النمو الاقتصادي ويطرد الاستثمار ويودي بكل ما تحقق من إنجازات.

ولفت السالم إلى ان فرصا عديدة أمام الأردن يتوجب علينا استغلالها بالشكل الأمثل منها إعادة النظر في اتفاقية التجارة الحرة مع أوروبا، وتركيز المفاوضات على تسهيل شروط قواعد المنشأ لتعديل الميزان التجاري لصالح الأردن، والشروع في مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية لتمديد فترة إعفاء الصادرات الأردنية بعد انتهاء الإعفاء في العام المقبل.

ودعا إلى تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص لاستثمار هذه الفرص في العديد من المجالات، خصوصا تلك التي تساهم في تحسين موقع الأردن في مؤشرات التنافسية وبيئة الأعمال. كما دعا إلى البحث عن صيغة شراكة بين القطاعين العام والخاص، تحاكي تلك التي تجمع البنوك بالبنكِ المركزي، للخروج بآليات مشتركة لتحفيز النمو وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحافظ على ما تحقق من مكتسبات وترسخ التفاؤل الذي بدأت معالمه بالظهور على العديد من المؤشرات الاقتصادية.

وقال السالم إنه نظرا لخصوصية الظرف الاقتصادي، فقد حرصت الجمعية على دعوة الشركاء كافة من مختلف القطاعات الاقتصادية (من أجل مناقشة مجموعة من القضايا التي تهمنا وتخدم أهدافنا المشتركة).

وفي نهاية اللقاء أجاب محافظ البنك المركزي على أسئلة الحضور، وأيد مداخلة النائب خير ابو صعيليك رئيس اللجنة الاقتصادية والاستثمار في مجلس النواب التي دعا فيها القطاع الخاص إلى المشاركة في مناقشات اللجنة لقانوني ضريبة الدخل والاستثمار وإبداء الملاحظات للوصول إلى صيغة توافقية تحقق المصلحة الوطنية في تحفيز الاستثمار وتحسين البيئة الضريبية في المملكة.

❖ جمعية البنوك في الاردن تعقد اجتماع الهيئة العامة العادي

ناقشت الهيئة العامة لجمعية البنوك في الأردن يوم ١٤ نيسان ٢٠١٤، تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام ٢٠١٣ وأقرته بالإجماع بالصيغة التي ورد فيها من المجلس، واطلعت الهيئة العامة على محضر اجتماع الهيئة العامة المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٤/٨ وصادقت عليه.

وأقرت الهيئة العامة الميزانية العمومية للجمعية عن السنة المالية المنتهية ٢٠١٣، كما صادقت على تقرير المحاسب القانوني لتدقيق حسابات الجمعية.

وقررت الهيئة العامة تعيين السادة Ernest & Young لتدقيق حسابات الجمعية للعام المالي ٢٠١٤. وفي ختام الاجتماع أعرب رئيس المجلس باسم خليل السالم عن شكره لأعضاء الهيئة العامة على حضورهم ومشاركتهم.

❖ مجلس إدارة جمعية البنوك يلتقي مع وزير العدل

ناقش مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن يوم الأربعاء عمان ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٤، مع وزير العدل الدكتور بسام التلهوني الجوانب القانونية المتعلقة بقضايا البنوك وإجراءات التقاضي لدى المحاكم الأردنية.

وتم خلال الاجتماع التوافق على تشكيل لجنة من القانونيين في البنوك والمعنيين في وزارة العدل لحصر أبرز القضايا القانونية والحقوقية، والخروج بتوصيات بشأنها تضمن تسهيل الإجراءات لدى المحاكم وتعالج جميع المعيقات المتعلقة بها وتتابع الملاحظات التي أوردتها البنوك بهذا الخصوص.

وقال التلهوني إن الوزارة تولي اهتماما كبيرا لملاحظات المتعاملين مع المحاكم وخصوصا البنوك، لمراعاتها عند إجراء تعديلات للتشريعات

والإجراءات بهدف تحسينها وتطويرها. وبين أن الوزارة أنجزت الكثير في سبيل تقليص فترة إجراءات التقاضي وعمليات التنفيذ الذي يعد "مقبرة للأحكام"، لافتا إلى وجود مشاكل في قانون التنفيذ تحتاج إلى معالجة وأن الوزارة شكلت لجنة لإعادة النظر في قانون التنفيذ واعدة مسودة مشروع معدل للقانون سيحوله مجلس الوزراء قريبا لمجلس النواب ليمر في القنوات الدستورية.

وأكد أن الوزارة عملت على إعادة النظر في هندسة إجراءات التنفيذ وإعادة دراسة الإجراءات الإدارية وحوسبة الإجراءات المتعلقة في القضايا وأرشفة أوراق القضايا، وإدخال الخدمات الالكترونية في التبليغ، بما يضمن سرعة إجراءات التقاضي والتسريع في إصدار الأحكام. مشيراً إلى أن الوزارة رفعت مذكرة للمجلس القضائي لطلب تشكيل غرف متخصصة في القضاء بحيث تتشكل هيئتا قضائية مختصة في القضايا البنكية والمصرفية والتأمين والقضايا التجارية تعزيزا لمفهوم القضاء المختص. وأضاف أن الوزارة تجري بشكل عام مراجعة للتشريعات الجزائية بما فيها تشكيل لجنة لغايات مراجعة قانون أصول المحاكمات المدنية وإعادة النظر في قضايا الشيك بدون رصيد.

وشدد التلهوني على أهمية اللجوء إلى الحلول البديلة في حل المنازعات مثل الوساطة ولإدارة الدعوى والتحكيم بدلا من اللجوء إلى المحاكم. كما أكد أهمية دور البنوك في تحريك ورفد الاقتصاد الوطني، لافتا إلى أن هذا اللقاء يأتي ضمن سلسلة من اللقاءات مع الفعاليات كافة للتعرف على المشكلات التي تواجهها وإيجاد حلول لها.

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم إن هذه الاجتماع يأتي انطلاقا من نهج التشاركية بين القطاعين العام والخاص، "وإيمانا منا بجدية الحكومة للتصدي لجميع العقبات والإشكاليات التي تواجه مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة".

وأكد السالم أن القضايا التي تواجه البنوك تتمثل في طول الفترة التي تستغرقها قضايا البنوك لدى المحاكم الأردنية، وضرورات تعجيل إجراءات التقاضي، مع عدم السماح للبنك بتقديم طلب استعجال تنفيذ في القضايا الجزائية لاسيما قضايا الشيكات.

وأضاف أن القضايا تشمل الجانب الإجرائي والإداري في عمل المحاكم ودوائر التنفيذ مثل قيام المحاكم المختصة بإصدار قرارات بإبطال عقود بيع الأموال غير المنقولة التي قد تكون إما مملوكة للبنوك نتيجة تنفيذ سندات الرهن، أو مرهونة لصالح البنوك مقابل تسهيلات.

وفي جانب الإجراءات، بين السالم أن البنوك تشتكي من ارتفاع عدد حالات الاستئناف في القضية الواحدة، ومحدودية عدد القضايا التي يسمح للبنك تسجيلها، وتحديد أيام وأوقات المراجعات، والتأخير في عملية توريد المبالغ لملف القضية، إلى جانب إجراءات تجديد القضايا المتروكة.

وقال إن البنوك والدوائر القانونية فيها تلاحظ أن إجراءات تسليم مذكرات الجلب والضبط من المحكمة إلى إدارة التنفيذ، وإجراءات تبليغ الأحكام والقرارات والشهود والخبراء تحتاج إلى تسريع وإعادة نظر.

ولفت السالم إلى عدم جاهزية الأحكام لحظة صدور القرار، والتأخر في طباعة القرارات، وهو ما أرجعه إلى نقص أعداد الموظفين في الوظائف الإدارية وخصوصاً في أقسام المحاسبة.

وقال إن الدوائر القانونية في البنوك وممثليها لدى المحاكم يلمسون اختلافا في إجراءات تسجيل القضايا، وخاصة القضايا التنفيذية من محكمة لأخرى.

وأقترح السالم تشكيل لجنة من القانونيين في البنوك الأعضاء ومن المعنيين في وزارة العدل لحصر ومناقشة قضايا البنوك وبحثها والخروج بتوصيات في أسرع وقت ممكن لمساعد البنوك على تجاوز الإشكاليات التي تواجهها.

وحضر الاجتماع أمين عام وزارة العدل والمدراء التنفيذيين أعضاء جمعية البنوك في الأردن وعدد من القضاة والمسؤولين في المحاكم

المختصة، والمختصين في الدوائر القانونية في البنوك.

وكانت البنوك قدمت اقتراحا لوزارة العدل تضمن ضرورة البدء بوضع قانون تجارة جديد يواكب التطورات، ويتضمن أحكاما تنظم الأعمال المصرفية، مع إمكانية إنشاء قضاء متخصص بالقضايا المصرفية وقضايا الاستثمار والتامين والأسواق المالية، بهدف توفير كوادر قضائية متخصصة بمثل هذه القضايا التي تتطلب معرفة بجوانبها الفنية، ولضمان سرعة الإجراءات.

وطالبت البنوك بضرورة تطوير الجانب الإداري من أعمال المحاكم ودوائر التنفيذ، وتنظيم التعامل مع الملفات وحركة انتقالها، "فلا يعقل أن يستغرق انتقال ملف من محكمة لأخرى عدة أسابيع، وليس من المعقول كذلك استمرار رد موظفي دوائر التنفيذ بان ملف القضية ليس في مكانه، أو أنه مفقود.."

وطالب ممثلو البنوك بسن قانون تجارة حديث يواكب التطورات، حيث أن القانون لم يعالج مختلف العمليات المصرفية أسوة بتشريعات معظم الدول العربية كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتأمينات النقدية، مثلما طالبوا بعمل دوائر متخصصة للقضايا التجارية والذي سيؤدي بالنتيجة إلى جودة القرارات وسرعة الفصل. كما طالبوا بتعديل قانون البينات فيما يتعلق بتوجيه اليمين لرؤساء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة، ومنها البنوك ومدرائها العامين، ودعوتهم للشهادة دون أن تتعلق الوقائع بهم شخصيا أو بحدود وظيفتهم، وقبول حضور أعضاء المجلس لاجتماعاته من خلال الفيديو أو الهاتف بموافقة رئيس المجلس وإعطائهم الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع.

ومن الموضوعات التي تناولتها البنوك، استغلال المدينين للنصوص القانونية التي تجيز استئناف قرارات رئيس التنفيذ، بحيث قد يصل عدد الإستئنافات في القضية الواحدة لثلاثين استئنافا أو أكثر، وتأخر البت في قضايا البنوك لدى محاكم الصلح والبداية والاستئناف في المملكة مما يؤخر إجراءات التقاضي، وتأخر البت في قضايا البنوك التي تنظر أمام محكمتي الاستئناف والتمييز والتي تنظر تدقيقا، وعدم السماح للبنك من تسجيل أكثر من ثلاث قضايا في اليوم الواحد في اغلب الأحيان، ولا يتجاوز العدد خمس قضايا في أحيان أخرى.

وطالبوا بتوجيه مأموري التنفيذ والموظفين بأن تكون مواعيد الكشف على العقارات أو الإخلاءات قريبة الأمد، ومنح محامي البنوك أولوية لذلك بهدف التسريع في إجراءات التنفيذ، وبسرعة البت في الإستئنافات التي تتم على قرارات رئيس التنفيذ لتعطيل إجراءات التنفيذ، ووضع ضوابط إدارية من خلال المحاكم بهدف سرعة إرسال الملفات المستأنفة، وذلك بسبب أن هذه الإستئنافات تأخذ وقتا طويلا للبت فيها، علما بأنها ترفع لمحكمة البداية بصفتها الإستئنافية، ويمكن أن لا يسمح قاضي التنفيذ بأن يتم استئناف نقطة قانونية تم استئنافها سابقا، أو أن يتم ربط الاستئناف عند التكرار بكفالة مالية تعود قيمتها لسداد الدين إذا تبين أن المستأنف غير محق في إستئنافه. كما طالبت البنوك بوضع تعليمات لدوائر التنفيذ تتعلق بتنفيذ أكثر من سند رهن لنفس الدائن وعلى ذات العقار وذلك بالسماح للبنك بتنفيذ هذه السندات من خلال قضية واحدة، والسماح للبنوك بالاستفادة من الخدمات الالكترونية لوزارة العدل من خلال الدخول إلى نظام القضايا لدى الوزارة لغايات الاستعلام عن عملاء البنك قبل منح أي ائتمان بموجب اتفاقيات خاصة توقع مع الوزارة ويكون ذلك بموجب تفويض خطي من عميل البنك لغايات هذا الاستعلام.

وأشاروا إلى وجود تأخير قد يصل إلى أكثر من شهر لدى محاسب عند حساب المبلغ المحكوم به لغايات تحرير مذكرة الجلب، كونه لا يتم تحرير الجلب إلا بعد احتساب المبلغ المحكوم به وخصوصا القضايا التي تزيد عن ٥ ألاف دينار، وإلى التأخير في تبليغ الأحكام والقرارات والشهود والخبراء، والتأخير والمماطلة في دعوه الشهود، والتأخير في إعداد تقارير الخبرة المحاسبية مما يؤثر على تأخير الفصل بالدعوى.

ولفتوا إلى تأجيل جلسات المحاكمة لأكثر من مرة وهو ما يخالف أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية، ما يؤدي إلى تأخر الفصل في الدعوى بدون سبب أو عذر حسب ما نص عليه القانون.

كما أشاروا إلى أن نظام احتساب الرسوم الإلكتروني المعمول به في المحاكم، رغم أنه نظام واحد، إلا أنه عند التطبيق العملي كل محكمة تكلف بدفع رسوم مختلفة للقضية نفسها، ويجب أن توحد الإجراءات بتوعية موظف التسجيل من خلال عقد دورات حاسوبية متخصصة في هذا المجال في إطار مؤسسي .

ودعوا إلى إعادة النظر في المواد القانونية الواردة في قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية بحيث يتم تشديد العقوبة المتعلقة بالشيك المرتجع وتسريع إجراءات المحاكمة والعودة إلى ما كان سابقا من صدور القرارات بتوقيف الشخص الذي يصدر شيكات بدون رصيد، لا الانتظار لحين صدور قرار قطعي بحقه مع ما يرافق ذلك من مماطلات واستئنافات تؤخر البث بهذه القضايا.

كما دعوا إلى تعديل أحكام قانون تنظيم أعمال التأمين وتعديلاته رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ لغايات إعطاء الأولوية لأصحاب حقوق الامتياز لاستيفاء حقهم في حالة تصفية شركة التأمين.

❖ مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن يلتقي أمين عمان

التقى مجلس إدارة جمعية البنوك أمين عمان عقل بلتاجي يوم الأربعاء ١٠ كانون الأول ٢٠١٤، وبحث معه مجالات التعاون مع البنوك في مختلف المجالات. وتناول اللقاء الإجراءات التي تقوم بها الأمانة بما فيها مسحا شاملا لتحقيق رؤيتها المستقبلية لعمان، وفق مسوحات شاملة للأبنية والأراضي، لبيان التجاوزات والتعديات والفروقات، والبنية التحتية.

وأوضح أن الأمانة بدأت بوضع تصور يخدم عمان على عدة مراحل، ويحدد مستقبلها ويشكل خريطة عمل في الأعوام المقبلة، للمحافظة على المدينة وطابعها المميز، مشيرا إلى أن الأمانة انتهجت سياسية مالية حكيمة، حققت موازنة من دون عجز للعامين الحالي والمقبل، عبر تعظيم الإيرادات، ورفع مستوى التحصيل وضبط الأنفاق.

وأكد بلتاجي حاجة مدينة عمان لنظام نقل عام متطور، بإنجاز مشروع الباص السريع، لينعكس إيجابا على معالجة الأزمات المرورية، داعيا لدعم مشاريع تطوير النقل العام لخدمة واقع المدينة ومستقبلها. وأضاف أن الأمانة باشرت بحوارات مع الجهات المعنية حول مسودة نظام الأبنية الجديد، لافتا إلى أن التعديلات على النظام سابقا، لم تواكب نمو وتطور المدينة، وعالجت تحديات آنية سرعان ما تفاقمت. ونوه إلى أن عجلة المشروعات الكبرى عادت لتدور، بحيث ستباشر قريبا بإنشاء تقاطعي الصناعة والباهاوس وجاوا ومرج الحمام، وطرح عطاء المرحلة الثانية من مشروع الباص السريع في شارع الأميرة بسمة.

وكان رئيس الجمعية باسم السالم أكد استعداد الجمعية وانطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية، وكجزء من منظومة المدينة، للتعاون ودعم جهود الأمانة لخدمة المدينة عبر التمويل والمدفوعات والتحصيل. ولفت إلى استعداد البنوك لتطوير وتجميل المواقع المحيطة بها، ودراسة أي مقترحات مقدمة من الأمانة، وتطوير بعض الخدمات في مختلف القطاعات.

❖ الإعلان في جمعية البنوك عن تأسيس شركة الاستعلام الائتماني في المملكة

قالت رئيس مجلس إدارة شركة المعلومات الائتمانية ناديا السعيد إن إنشاء شركة معلومات ائتمانية في الأردن يشكل خطوة مهمة من شأنها تحفيز البنوك للتوسع بالإقراض لقطاعات الأفراد والتجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع شركات الخدمات وشركات التجزئة على التوسع بمنح الائتمان وتسهيلات الدفع للأفراد والشركات بشكل عام.

وأضافت السعيد خلال مؤتمر صحفي عقدت في يوم الاثنين ١٥ كانون الأول ٢٠١٤ في مقر جمعية البنوك في الأردن للإعلان عن حصول شركة المعلومات الائتمانية على الرخصة المبدئية لإنشاء أول شركة معلومات ائتمانية في الأردن بالشراكة مع شركة

"سي ار اي اف العالمية"، أن بدء أعمال الشركة يعني بدء حقبة جديدة ومختلفة في الصناعة المالية بشكل عام تعمل على الحد من ظاهر الشيكات المرتجعة التي باتت تشكل تحدي أمام الجهاز المصرفي لكونها جزء من التقييم الائتماني لصاحب التمويل .وبينت أن خدمات الشركة ستكون بمقابل مادي يتناسب مع طبيعة الجهة المستعلم عنها وهيكل التسعير سيكون بشكل مجدي، وأن رأس مال الشركة حدد من قبل الشركاء بـ ٢ مليون دينار .

واثنت السعيد على الجهود الحثيثة التي بذلها البنك المركزي الأردني لوضع الإطار التشريعي من قوانين وتعليمات حيز التطبيق لما هو في مصلحة القطاع المصرفي الأردني والاقتصاد ككل، وقدمت شكرها لمؤسسة التمويل الدولية على الدعم الذي قدمته للمشروع ما ساهم بالاستفادة من الخبرات العالمية وتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال.

وبين نائب محافظ البنك المركزي الدكتور ماهر الشيخ حسن في المؤتمر أن رؤية البنك المركزي تتجلى بان تقدم الشركة خدماتها لأكبر شريحة من القطاع التمويلي وعدم اقتصارها على الجهاز المصرفي، موضحا بأنه سيكون هناك فرصة جيدة لمن يمتلكون تاريخ ائتماني جيد الحصول على التمويل بكلفة وسعر مناسب. وأشار أن الشركة ستمثل دفعه جيدة للشركات الصغيرة والمتوسطة ونمو أعمالها وخلق فرص عمل لشريحة كبيرة من المواطنين، مبينا أن قانون البنك المركزي يسمح بوجود أكثر من شركة استعلام ائتماني ضمن إطار التعليمات الناظمة لعملها.

وأشاد رئيس بعثة مؤسسة التمويل الدولي في الأردن الدكتور احمد عتيقة بجهود مجلس إدارة الشركة والبنك المركزي في إخراج هذه الشركة للنور لتكون الأردن أول دولة في المنطقة يكون الاستعلام الائتماني فيها مملوكا بشكل كلي للقطاع الخاص ويتجاوز خدمة الجهاز المصرفي لجميع الشركات التمويلية.

وقال مدير تطوير الأعمال الإقليمي في شركة (CRIF) "فينسنزو رستا" إننا مهتمون بالتواجد بالشرق الأوسط والأردن فيها التربة الخصبة لعملنا فالبيئة القانونية الموجودة في الأردن متوازنة بين حقوق الأفراد وتشمل جميع القطاعات، مبينا أن بناء استعلام شمولي يقدم قيمة مضافة للاقتصاد ولا يشكل لاستعلام الائتماني أكثر من ٣٠ بالمئة منه.

❖ جمعية البنوك ترفع توصياتها حول مشروع قانون ضريبة الدخل ٢٠١٤

قامت دائرة الدراسات في جمعية البنوك في الاردن بإعداد دراسة حول انعكاسات مشروع قانون ضريبة الدخل المقترح على الاقتصاد الوطني. حيث أوصت الدراسة أن تقوم الحكومة بتوسيع قاعدة دافعي الضرائب من خلال الوصول للفئات المتهربة ضريبيا، وليس زيادة الأعباء الضريبية على الفئات الملتزمة.

واكدت الدراسة أن الهدف من إصدار مشروع قانون الدخل الجديد هو زيادة الإيرادات الضريبية للخزينة، لكن يجب أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به المملكة، ويجب أن يكون تفكيرها هو زيادة الإيرادات الضريبية على المدى المتوسط والطويل من خلال المزيد من النمو الاقتصادي. وأشارت الدراسة أنه في حالة التباطؤ أو الركود الاقتصادي، مثل التي تمر بها المملكة حاليا، فإن الحكومات تلجأ في الغالب إلى تخفيض الضرائب وليس رفعها، وبنفس الوقت تلجأ لزيادة الإنفاق الحكومي وخصوصا الرأسمالي.

واقترحت الدراسة ضرورة أن يحدد قانون الضريبة أهدافاً إما اقتصادية، اجتماعية أو مالية ذات مدلول، حيث أن مشروع قانون الضريبة المقترح يستهدف فئات أو قطاعات محددة بشكل غير عادل بدافع جبائي بحت يهدف إلى زيادة الحصيلة الضريبية للخزينة ومعالجة اختلالات المالية العامة.

وبينت الدراسة أن مشروع القانون لا يظهر أي انسجام بين الظرف الاقتصادي الراهن وبين رفع معدلات الضريبة على أكثر القطاعات

الاقتصادية حيوية في الأردن والتي تعد قائدة للنمو الاقتصادي في المملكة. واقترحت الدراسة أن تقوم الحكومة بتوسيع قاعدة دافعي الضرائب من خلال الوصول للفئات المتهربة ضريبيا، وليس زيادة الأعباء الضريبية على الفئات الملتزمة، فالتوسع المطلوب هنا توسع أفقي وليس عمودي.

وأشارت الدراسة إلى مجموعة من الدراسات الدولية ومن ضمنها دراسة الوكالة الأمريكية للتنمية التي اوصت بضرورة عدم زيادة الأعباء الضريبية على المكلفين الملتزمين وتركيز جهود دائرة ضريبة الدخل نحو رفع كفاءة التحصيل الضريبي من قطاع الأفراد والشركات الصغيرة، والتي أثبتت نفس الدراسة تدني كفاءته مقارنة بمعظم الاقتصاديات العالمية.

وبينت أن هناك العديد من التقديرات المتوفرة حول حجم التهرب الضريبي في الأردن، حيث قدرت منظمة شبكة العدالة الضريبية حجم التهرب الضريبي الناجم عن اقتصاد الظل في الأردن بحوالي ٦٦٣مليون دينار خلال الأحد عشر شهرا الأولى من العام ٢٠١١، أما رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب الأسبق فقد قدرها بنحو ٨٠٠ مليون دينار، وبين وزير المالية الأسبق بأن التهرب الضريبي يصل إلى مليار دينار سنويا، بينما أكد وزير المالية الحالي الدكتور أمية طوقان بأن التهرب الضريبي في الأردن يتراوح بين ٣-٣,٥ بالمئة من الدخل القومي الإجمالي، وهو ما يعادل ٦٥٠-٧٦٠ مليون دينار أردني بتطبيق النسب على الناتج القومي لعام ٢٠١٢. وبينت الدراسة أن أحد الوسائل الناجعة في الحد من التهرب الضريبي هو تفعيل أنظمة الفوترة لدى جميع المنشآت في الأردن وحث الأفراد على طلب فاتورة لقاء أي مبلغ ينفقونه على شراء السلع أو الخدمات. ولرفع كفاءة نظام الفوترة، يمكن أن يتم خصم نسبة معينة من الفواتير المقدمة من الدخل الخاضع للضريبة للأفراد، وبالتالي توفير حافز للأفراد لطلب فاتورة وتقديمها لدائرة الضريبة، مما سيسبب تخوف حقيقي لدى الفئات المتهربة ضريبياً خصوصا في ظل تغليظ عقوبات التهرب الضريبي وسيدفعها للالتزام بدفع الضريبة.

وأكدت الدراسة أن الاقتصاد الأردني يعاني من أزمة مركبة يمكن اختزالها بعنوانين رئيسيين، الأول: نمو اقتصادي متباطئ مصحوب بارتفاع في معدلات التضخم، والثاني عجز موازنة متفاقم نتج بشكل رئيسي عن أزمة الطاقة التي عصفت بالمملكة نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميا والانقطاعات المتكررة في إمدادات الغاز المصري والتي كان لها العديد من التداعيات السلبية على الاقتصاد المحلي لاسيما عجز الميزان التجاري وتراجع احتياطيات المملكة من العملة الأجنبية.

وقالت إن واقع الموازنة العامة في الأردن وتطورات العجز فيها يحول دون استخدام الإنفاق الحكومي بكفاءة وفاعلية، مما يستلزم أن تلجأ الحكومة للخيار الآخر وهو تخفيض معدلات الضرائب على القطاعات الاقتصادية في المملكة.

وبينت أن تراجع مخزون المملكة من العملات الأجنبية دفع البنك المركزي إلى تبني سياسة انكماشية اتخذت من رفع أسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية وسيلة لتعزيز جاذبية الدينار كوعاء ادخاري.

ولمواجهة التباطؤ الاقتصادي الذي بدأ عام ٢٠٠٩ ، اشارت الدراسة أن الحكومة الأردنية قدمت تحفيزات ضريبية من خلال إصدار قانون ضريبة الدخل المؤقت لعام ٢٠٠٩ والذي خفض نسب الضريبة على الأفراد والشركات، وقد انعكس ذلك في ارتفاع في حصيلة الإيرادات الضريبية للدولة وليس تخفيضها حيث أن تخفيض ضريبة الدخل من بداية ٢٠١٠ لم يتسبب في تراجع حقيقي للضرائب المحصلة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ظروف التباطؤ الاقتصادي في الأردن وتداعيات الربيع العربي.

وأشارت الدراسة إلى أن ضرائب الدخل المدفوعة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بلغت ١,٣ مليار دينار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، ويعتبر قطاع البنوك الأكثر مساهمة في الضريبة إذ يدفع ما نسبته ٦١,٥ بالمئة من إجمالي الضرائب التي تدفعها جميع الشركات المساهمة. وقد بلغ متوسط العائد على حقوق المساهمين في الشركات الأردنية المساهمة العامة ٧,٦ بالمئة والذي يعتبر أقل بنسبة ١ بالمئة من سعر الفائدة على سندات الخزينة (الخالية من المخاطرة)، ما يعني أن المستثمر يتحمل مخاطرة أكبر ويحصل على عوائد أقل بعكس ما تنص عليه النظريات المالية. كما أن مقارنة العائد على حقوق المساهمين مع معدل التضخم تبين أن صافي العائد الذي يحصل

عليه المساهمين في الشركات هو ٢,٨ بالمئة فقط.

وبينت أن مشروع قانون ضريبة الدخل المقترح اعتمد تصاعدية الضريبة على الأفراد وبعض الشركات، واستهدف بشكل واضح المكلفين من الطبقة الوسطى كما أخضع الوزن الأكبر لدخل الشركات إلى الشرائح الأعلى وهو ما يتعارض مع توجه الحكومة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقالت إن التصاعدية على الشركات غير مطبقة في معظم دول العالم، كما أن نسبة الضريبة الثابتة تحقق التصاعدية لأنها تزيد بازدياد الدخل وبالتالي تتوافق مع الدستور الأردني.

وبينت أن النسب الحالية لضريبة الدخل في الأردن تعتبر مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها في دول الجوار، الأمر الذي من شأنه أن يضعف من تنافسية اقتصادنا الوطني من جهة ويساهم في هجرة الكفاءات الأردنية إلى الخارج، وخصوصاً إلى دول الخليج العربي، كما أن ارتفاع معدلات الضريبة في الأردن يحد من قدرة الحكومة الأردنية على المناورة باستخدام النسب الضريبية. ولفتت إلى أن مشروع قانون ضريبة الدخل المقترح سيتسبب بالعديد من الآثار والانعكاسات السلبية للاقتصاد الكلي والخزينة ولكافة القطاعات الاقتصادية في الأردن.

واستعرضت الدراسة الآثار المتوقعة لمشروع قانون الضريبة على الاقتصاد الكلي، والخزينة العامة للدولة، وعلى بيئة الأعمال والاستثمار، وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن وخاصة القطاع المصرفي.

وأوضحت الدراسة أن رفع نسبة الضريبية الفعلية على البنوك لحدود ٤٥٪ يعتبر بمثابة تأميم جزئي لها وهو ما سيدفع البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في المملكة لتعزيز نشاطاتها من خلال فروعها في دول الجوار التي تمتاز بأعباء ضريبية أقل وعوائد أكثر، وسينعكس سلباً على ظروف المنافسة في السوق الأردني وعلى معدلات البطالة والاستثمار والائتمان.

❖ مدير عام جمعية البنوك يلتقي وفداً من المعهد العربي للتخطيط

التقى مدير عام جمعية البنوك في الأردن يوم الخميس ٢٠ شباط ٢٠١٤، وفداً مشتركاً ضم عدد من الخبراء الماليين والاقتصاديين من المعهد العربي للتخطيط في الكويت. وجاء هذا اللقاء بهدف بحث الخارطة الاستثمارية لمنطقة الشمال، إضافة لمناقشة أهم القضايا المرتبطة بتمويل المشروعات الصغيرة في المملكة.

واستعرض الدكتور قندح خلال اللقاء أبرز المؤشرات المالية التي تخص القطاع المصرفي الأردني، بما في ذلك حجم الموجودات والودائع والتسهيلات، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص. وفي معرض حديثه عن مؤشرات المتانة المالية للبنوك، أكد الدكتور قندح على ارتفاع نسبة السيولة لدى البنوك والتي تعتبر أكبر من الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي الأردني. وأشار إلى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك؛ أما نسبة الديون غير العاملة وعلى الرغم من الارتفاع الذي حققته خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى ضمن المستويات الآمنة وأقل من ١٠٪، مع الإشارة لتراجع هذه النسبة لتصل إلى ٧,٤٪ في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بدور البنوك العاملة في الأردن في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بين أن العديد من البنوك العاملة استحدثت دوائر خاصة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مبيناً أن حصة تلك المشروعات تتراوح بين ١٠-١٢٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك.

ورداً على سؤال طرحه أحد أعضاء الوفد، قال الدكتور قندح أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه البنوك في عملية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وأهمها ضعف الضمانات أو عدم وجود ضمانات كافية، وعدم وجود قوائم مالية تبين المركز المالي والتدفق النقدي لتلك المشروعات، إضافة لارتفاع معدل دوران تلك المشروعات من حيث الدخول والخروج من السوق. وقد بين قندح أن هناك عدة مبادرات لتحفيز التمويل لتلك المشروعات، إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المأمول. كما أشار إلى أن البنوك في الأردن تعتبر الممول الرئيسي لكافة القطاعات

نظراً لضعف سوق رأس المال من جهة، وإلى انخفاض القدرة التمويلية للمؤسسات المالية غير المصرفية الموجودة، مما يلقي عبئاً كبيراً على البنوك، وخاصة في ظل ارتفاع المديونية الحكومية الداخلية والتي يتم تمويلها من قبل البنوك.

وقال الدكتور قندح إن إنشاء شركة استعلام ائتماني في الأردن سيكون له نتائج إيجابية على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنه يوفر للبنوك قاعدة معلومات تمكنهم من اختيار القرار الائتماني المناسب بناء على الوضع الائتماني للعملاء من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي ذات السياق، بين أن إنشاء شركة الاستعلام الائتماني أصبح في مراحله الأخيرة وبأن الشركة ستباشر أعمالها خلال فترة قريبة.

وفي نهاية اللقاء أعرب أعضاء الوفد عن وافر شكرهم للجمعية على سرعة استجابتها للقاء الوفد، وعلى المعلومات القيمة التي زودتهم بها. كما تم توزيع مجموعة من منشورات الجمعية على أعضاء الوفد.

يذكر أن المعهد العربي للتخطيط هو مؤسسة عربية إقليمية لا تهدف إلى الربح، مهمته الرئيسية دعم المسيرة التنموية في الدول العربية من خلال بناء القدرات الوطنية والبحوث والدعم المؤسسي والاستشارات واللقاءات العلمية والنشر.

❖ نبض البلد يستضيف مدير عام جمعية البنوك في الأردن

استضاف تلفزيون رؤيا مدير عام جمعية البنوك في الاردن في برنامج نبض البلد لمناقشة مشروع قانون ضريبة الدخل من وجهة نظر اقتصادية، أكد خلاله أن هناك انطباع لدى البنوك بوجود تحيز في قانون ضريبة الدخل ضد البنوك، حيث أن نسبة الضريبة كانت مرتفعة على مدى السنوات ووصلت الى ٥٥ بالمئة، تم تخفيضها الى ٤٠ بالمئة ثم الى ٣٥ بالمئة لتستقر عند ٣٠.

وقال نأمل أن يستمر هذا التحفيز وأن لا ترتفع نسبة الضريبة على البنوك أو غيرها من الشركات. وأضاف رداً على سؤال أعتقد أن فلسفة قانون الدخل في أي دولة تستهدف تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، الأول: تحقيق ايرادات للخزينة وهذا من حق الدولة، والقوانين الضريبية الحالية تحقق ايرادات للخزينة مقدارها ٣,٢ مليار دينار شاملة مختلف أنواع الضرائب مثل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والجمارك وغيرها.

والهدف الثاني هو إعادة توزيع الثروة، وهذا ما تقوم به القوانين المعمول بها في الأردن وغيرها، وإعادة توزيع الثروة من الأغنياء الى الفقراء، وبالتالي ما يتم تحقيقه من خلال القانون الضريبي للدخل بتحصيلها من المؤسسات والشركات والأفراد ليعاد توزيعها للفقراء على شكل رواتب وأجور والتقاعدات وغيرها.

أما الهدف الثالث والرئيسي وهو أن تستخدم تلك القوانين كأداة للسياسة المالية لتحفيز الاقتصاد عندما يكون بحاجة للتحفيز، وحاليا يمر الأردن بحالة تباطؤ اقتصادي منذ خمسة سنوات، ونحن في أمس الحاجة الى مختلف أنواع الحوافز وعلى رأسها الحوافز الضريبية وحوافز الاستثمار.

وأكد قندح أن الاردن بحاجة الى حزمة من التشريعات لتحفيز الاقتصاد، منوها أن قانون الضريبة الحالي جيد ويمكن الاستمرار فيه، لكنه بحاجة الى معالجة بعض القضايا، ومنها قضايا التهرب الضريبي وقضايا التجنب الضريبي ومعالجة الاعفاءات التي تمنح بدون نتائج. ورداً على سؤال حول إمكانية رفع نسبة مساهمة ضريبة الدخل في الناتج المحلي الاجمالي الى ٥ بالمئة، قال قندح أنه يمكن الوصول الى هذه النسبة بتحفيز الاقتصاد وتنشيطه وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، مشددا على ان هذه الزيادة سوف تساعد في دعم الحكومة وتخفيف العجز.

ولفت إلى ان الفكرة من ضريبة الدخل بسيطة، لو الحكومة أبقت أكبر قدر من الأرباح والدخل بين يدي القطاع الخاص فإنها تمكنه

من استثمارها وبالتالي توليد ايرادات جديدة لخزينة الدولة.

وقال إنه عندما قامت الحكومة بتحفيز الاقتصاد بمشروع الضريبة المعمول به حاليا من خلال تخفيض نسبة ضريبة الدخل، ارتفعت الايرادات الضريبة بالمجمل، والانخفاض في ضريبة الدخل كان راجعا الى التراجع في النمو الاقتصادي وبالتالي تراجع أرباح للشركات، فضريبة الدخل بالأرقام المطلقة انخفضت منذ سنة ٢٠١٠ ولكنها عاودت الارتفاع.

وأضاف لو كان نمو النشاط الاقتصادي معتدل مثل السنوات السابقة، لكانت الايرادات التي تحققت للخزينة اكبر وقد تصل الى نسبة ٥ بالمئة من الناتج التي نستهدف الوصول لها.

❖ مدير عام جمعية البنوك يقدم ورقة عمل حول دور البنوك في تمويل المشاريع الاقتصادية

قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن في ورقة عمل له حول دور البنوك في تمويل المشاريع الاقتصادية إن البنوك تقوم بمختلف أشكالها وتخصصاتها، بالمساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل فعال من خلال تمويل المشروعات في القطاعين العام والخاص، وترسيخ فكر الادخار والاستثمار، وتوفير مختلف الخدمات المصرفية لسائر القطاعات، وتوزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية. وأضاف أن البنوك تعمل على توفير القنوات الرئيسية للسياسة النقدية وزيادة كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية.

وبين قندح أن البنوك العاملة في الأردن تساهم بأكثر من ٩٠ بالمئة من حجم التمويل الكلي في المملكة، بينما لا تتجاوز مساهمة جميع الجهات الأخرى ١٠ بالمئة من التمويل. وتعد هذه النسبة مرتفعة جدا. لافتاً إلى أن قطاع البنوك من أكثر القطاعات مساهمة في دفع الضريبة، حيث تشكل ضريبته المدفوعة خلال السنوات الخمس الأخيرة حوالي ٦١,٥ بالمئة من الضريبة التي تدفعها جميع الشركات المساهمة العامة. كما أن الضرائب المدفوعة من قطاع البنوك والشركات المالية تشكل حوالي ٤٣٪ من إجمالي ضرائب الدخل من جميع الشركات في الأردن.

وأكد أن البنوك الأردنية تعمل، ليس فقط كمخزن للثروات، وإنما توفير مصادر تمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية، منوها أن نسبة مساهمة قطاع البنوك في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٤,٢٦ بالمئة واحتل المرتبة الثانية من حيث أعلى القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها ٦ قطاعات فرعية، والمرتبة السابعة من حيث أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها ٨١ قطاعاً فرعياً.

وأشار إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك في الأردن من ٤,٥ مليار دينار تقريباً في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,٩ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣. وتشكل التسهيلات بالدينار الأردني حوالي ٨٦٪ من إجمالي التسهيلات، وأن متوسط النمو في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن بلغ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ حوالي ١١,١٪، ومتوسط حجم التمويل المصرفي للاقتصاد الوطني حوالي ٦٣٪ من الودائع للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ ، وأن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يشكل حوالي ٩٨,٥٪ من إجمالي المؤسسات العاملة في الأردن وتساهم بتوظيف حوالي ٦٠٪ من إجمالي القوى العاملة الأردنية، وبلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥٠٪.

واشار الدكتور قندح إلى المبادرات التي تدعم التمويل المصرفي بطريقة مباشرة وغير مباشرة ابرزها مبادرة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) والتي تهدف إلى تحديد أفضل الطرق التي يمكن للبنوك من خلالها تعزيز التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز البنية التحتية للقطاع المالي والكفيلة بزيادة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لتطوير بيئة الأعمال ودعم مهارات تلك الشركات، ومبادرة مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار(OPIC) التي تقوم بموجبها بضمان بتخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لتضمن من خلاله قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، ومبادرة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

والتي تستهدف توفير ٥٠ مليون دولار لإقراضهم للشركات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة.

إلى جانب توقيع البنك المركزي الأردني اتفاقية قرض مع البنك الدولي بهدف توفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وحسب هذه الاتفاقية يقوم البنك الدولي بإقراض البنوك في الأردن من خلال البنك المركزي الأردني مبلغ ٧٠ مليون دولار، لتقوم البنوك بإعادة إقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة بشروط تفضيلية.

❖ مذكرة تعاون بين جمعية البنوك وجامعة فيلادلفيا في مجال التدريب

وقعت جمعية البنوك في الأردن وجامعة فيلادلفيا مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التدريب، وقعها عن الجمعية رئيس مجلس الإدارة باسم خليل السالم وعن الجامعة رئيسها الاستاذ الدكتور محمد أمين عواد.

وتأتي الاتفاقية، بحسب بيان أصدرته الجمعية اليوم الاثنين، انطلاقا من حرص الطرفين على التعاون في مجال التدريب وعقد ورش العمل، لرفد سوق العمل المالي والمصرفي بخريجين أكفاء في مختلف تخصصات العلوم الإدارية والمالية، والرغبة في الإفادة من الخبرات والتجهيزات المتوافرة لديهما.

وقال السالم إن الجمعية تضع إمكاناتها في خدمة الجامعات الأردنية، وتدريب الطلاب لتجسير الفجوة بين الجانب النظري واحتياجات السوق المصرفية المحلية والإقليمية.

ولفت إلى تجربة الجمعية السابقة مع الجامعة الهاشمية والتي كانت الأولى وحققت نجاحا كبيرا بشهادة القائمين على الجامعة من جهة، واستقطاب البنوك لتعيين عدد من المتدربين ضمن برامج الجمعية التي نفذتها بالتعاون مع البنوك المحلية.

بدوره، قال الدكتور عواد إن أهم وظائف التعليم العالي تتمثل في تحسين الوضع المعيشي الذي يعتمد على الوضع الاقتصادي، والذي يحتاج بدوره إلى الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة التي تسهم مؤسسات القطاع الخاص في تدريبها. وأكد أهمية مذكرة التفاهم بين الجامعة وجمعية البنوك في تدريب الطلاب على الجانب التطبيقي والتكامل مع الجانب النظري، منوها إلى أهمية تتطور برامج التدريب لتصبح على مستوى الإقليم، لاسيما وان الأردن تخرج الطلاب لسوق العمل المحلية والعربية على السواء.

وأعرب عن تطلعه إلى أن تشهد جامعة فيلادلفيا أول بنك افتراضي على مستوى مؤسسات التعليم العالي في الأردن والمنطقة؛ حيث ابدى مدير عام الجمعية اهتماما بالفكرة التي دعت إليها الجمعية لسنوات مضت، وذلك لأهميتها في جعل الطلاب يمارسون العمليات المصرفية في بيئتها الطبيعية، على أن يتم تشغيل البنك الافتراضي بمساعدة من البنوك المحلية.

وبموجب المذكرة تقوم كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة فيلادلفيا بتزويد الجمعية بقوائم الطلبة المستوفين للشروط الأكاديمية التي تحددها الكلية لغاية المشاركة في مختلف الأنشطة والتدريب وورش العمل التي تعقدها الجمعية على أن تختار الجمعية العدد الذي يناسبها من المشاركين، لتدريبهم واتاحة الفرصة لمشاركتهم في ورش العمل التي تنظمها.

❖ مؤتمر المصارف العربية يوصي الالتزام بقواعد الحوكمة المؤسسية

أوصى المشاركون في أعمال المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية ٢٠١٤ الذي التأم في عمان يومي ١٦ و ١٧ نيسان الحالي، بضرورة التزام المصارف العربية بضوابط الحوكمة المؤسسية كالمساءلة والمحاسبة والإفصاح والشفافية في قطاعات المال والأعمال العربية. ودعوا إلى حفز المصارف والمؤسسات المالية العربية لزيادة تمويلاتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وفق منظومة ضمانات جديدة غير تقليدية، وضرورة اهتمام الحكومات العربية بتقليص النفقات الاستهلاكية مقابل زيادة الإنفاق الاستثماري والإنتاجي.

كما دعوا إلى تفعيل وتنشيط المسؤوليات المجتمعية للقطاع المالي والمصرفي العربي في سبيل تكامله مع الدور الذي يؤديه القطاع العام في هذا المضمار، وللإسراع في تنفيذ مشروعات اقتصادية عربية بينية، من شأنها خلق عشرات الملايين من الوظائف وفرص العمل سنويا لاستيعاب الشباب والخريجين في سوق العمل العربي.

وأوصوا بضرورة محاربة الفساد المتفشي، ومكافحة الرشوة، وسائر جرائم الاحتيال المالي وخصوصا التهرب الضريبي، وتوجيه التشريعات والإصلاحات في عصر التحولات نحو تأمين الاستقرار السياسي والأمني باعتبارهما يضمنان تحقيق معدلات نمو اقتصادي واعدة.

ودعا المشاركون في توصياتهم إلى ضرورة إنشاء مؤسسات لضمان وتأمين التمويل المقدم من مختلف الجهات المالية والمصرفية المحلية والإقليمية والدولية، والإسراع في تطوير الأسواق المالية العربية، نظرا للترابط القائم بين نشاط هذه الأسواق وبين النهوض الاقتصادي في البلدان العربية.

وكان المؤتمر المصرفي العربي السنوي قد انعقد تحت عنوان: إستراتيجيات النهوض بالاقتصاديات العربية، برعاية رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور، بحضور ٣٠٠ شخصية مالية واقتصادية عربية بينهم وزراء مال واقتصاد ومحافظو مصارف مركزية ورؤساء مجالس إدارات العديد من المصارف العربية.

وتم خلال المؤتمر تكريم الرئيس والمدير العام السابق لصندوق النقد العربي الدكتور جاسم المناعي والرئيس التنفيذي السابق لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم دبدوب بمنحهما جائزة الإنجاز، كما تم تكريم محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز ورئيس جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم بتقديم درعين تقديريين.

وقال محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز إنه لدى الحديث عن استراتيجيات النهوض بالاقتصادات العربية، لا بد من التذكير بأن منطقتنا العربية لازالت تشهد مزيدا من التحولات والتطورات المتسارعة، وتواجه بلداننا ظروفا صعبة، هذا إلى جانب أن الآفاق الاقتصادية العالمية تضعنا أمام تحديات لا تقل خطورة عما واجهناه وما زلنا نواجهه في منطقتنا، الأمر الذي يحتم علينا وضع تصورات مستقبلية تمكننا من العمل الجاد للحد من أثار تلك التحديات وتحويلها إلى فرص تعود على بلداننا وشعوبنا بالفائدة والخير.

وأضاف أن استعراض مسيرة الأجهزة المصرفية العربية تشير بوضوح إلى أنها استطاعت مواجهة التحديات الناجمة عن الأزمات العالمية، وتحقيق نتائج ايجابية على مختلف الصعد؛ فقد حافظت المصارف العربية على ملاءتها وقوتها بل ازدادت متانة، وواصلت أصول قطاعنا المصرفي العربي النمو بوتيرة أعلى بكثير من معدلات النمو الاقتصادي بالرغم من الضغوط الاقتصادية والسياسية المتزايدة.

وأكد إن التحديات المستجدة على الصعيدين العالمي والإقليمي، تفرض على مصارفنا العربية الاستمرار بالامتثال لأفضل الممارسات العالمية وتطبيق أفضل ما هو معمول به من تشريعات وقوانين حرصا على تعزيز قوة ومتانة أوضاعها وبناء قدرة عالية على امتصاص أية صدمات قد تحدث في المستقبل.

وضمن هذا السياق، قال الدكتور فريز: لا بد أن نعمل على تعزيز الحاكمية لمصارفنا العربية وتعزيز المنافسة لديها استنادا لأفضل الممارسات العالمية وذلك لتلافي نقاط الضعف والثغرات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية وضمان استدامة متانة أوضاعها المصرفية.

وأستعرض التجربة الأردنية في مجال الإصلاح التي انتهجها الأردن في العامين الماضيين وما زلنا في طور استكمالها خلال الفترة المقبلة، فكما تعلمون، فرضت التحديات والتطورات التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية والمحلية خلال السنوات القليلة الماضية ضغوطات كبيرة على اقتصادنا الوطني فاقت قدرته على استيعابها، وقد كان أبرزها ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأساسية وتكرار انقطاع واردات الغاز المصري وما نجم عنها من ارتفاع في فاتورة مستوردات الطاقة، إلى جانب تزايد أعداد اللاجئين السوريين وما رافقه من ضغط على الموارد

الاقتصادية المحدودة، وارتفاع الإنفاق العام للحكومة والذي زاد من العبء على المالية العامة.

ولمواجهة ذلك، قال إن الحكومة تبنت برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي قائم على إجراء إصلاحات هيكلية شاملة ومعالجة الاختلالات التي لحقت بالمالية العامة للحكومة؛ حيث تم اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الاختلالات ولتجنيب اقتصادنا الوطني مزيدا من الضغوطات وخاصة في جانب الإنفاق العام للحكومة، ولعل أبرزها تخفيض فاتورة الدعم من خلال تحرير أسعار المشتقات النفطية وتوجيه الدعم نحو مستحقيه، وتبني إستراتيجية شاملة للطاقة تهدف إلى تخليص شركة الكهرباء الوطنية من خسائرها وتنويع مصادر الطاقة وزيادة كفاءتها. كذلك تم ترشيد الإنفاق العام الذي شهد توسعا خلال السنوات الماضية مع مراعاة تنمية الإيرادات الحكومية بتحسين كفاءة التحصيل الضريبي. وأضاف أنه تم اتخاذ جملة من الإجراءات النقدية التي ساعدت في إعادة الثقة بالاقتصاد وتشجيع الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية والذي انعكس على وصول الاحتياطيات الأجنبية إلى مستويات قياسية وكافية لمواجهة أية صدمات غير متوقعة.

وعلى صعيد الجهاز المصرفي الأردني، قال المحافظ أن الإدارات الحصيفة لبنوكنا الأردنية والمتوافقة مع السياسة المصرفية التي ينتهجها البنك المركزي استطاعت تحقيق نتائج عكست متانة جهازنا المصرفي، أهمها ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة، وانخفاض نسبة الديون غير العاملة، وارتفاع معدلات كفاية رأس المال، الأمر الذي عزز من ملاءتها المالية وقدرتها على مواجهة أية صدمات خارجية كانت أم داخلية. كما أكد أن صحة وكفاءة الجهاز المصرفي والمالي تعد احد أهم متطلبات التنمية الاقتصادية لأي بلد، وأصبح تحقيق الاستقرار المالي يحتل أهمية خاصة في السياسات النقدية والمصرفية للبنوك المركزية؛ ذلك أن تحقيق الاستقرار النقدي والمالي هو الركيزة الأساسية لتحقيق النمو وتعزيز مناخ الاستثمار وحركة رأس المال بالاتجاهات المقبولة اقتصاديا واجتماعيا، سواء كان ذلك من خلال توفير التمويل للمشاريع التنموية أو السعي نحو تنشيط التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد الدكتور فريز أن مفهوم النمو الشامل أصبح عنوان المرحلة المقبلة على الصعيد العالمي؛ فقد تبين أن استهداف النمو الاقتصادي لوحده دون النظر إلى استفادة جميع أفراد المجتمع من هذا النمو لا يفي بتحقيق رفع المستوى المعيشي لكافة شرائح المجتمع والحد من الفقر والبطالة. وأضاف أن البنوك المركزية أدركت ضرورة تبني مفهوم الاشتمال المالي والذي يهدف إلى تشجيع البنوك بتوسيع مظلة خدماتها المصرفية لتشمل كافة فئات المجتمع، وخاصة تلك التي تقطن في المناطق النائية عن مراكز الخدمات، الأمر الذي يمّكن من زيادة المستوى المعيشي لهذه الفئات وخفض البطالة. هذا فضلا عن إيجاد متطلبات بيئة الأعمال الملائمة وتحفيز الاستثمارات وسهولة تحركها فيما بين دولنا بالاستفادة من المزايا النسبية لاقتصادات بلداننا وتنوعها. ولتعزيز ذلك، لا بد أيضا من إيجاد البرامج الهادفة لتعزيز ثقافة الإبداع والتميز والريادة في تعزيز وتوسيع ومأسسة دور القطاع الخاص في العملية التنموية والاقتصادية كونه الأقدر على خلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم إن انعقاد هذا المؤتمر يأتي في أوقات صعبة ودقيقة يمر بها الاقتصاد العربي؛ حيث أثرت الازمات الاقتصادية والسياسية المتعاقبة بشكل واضح على جهود التنمية في مختلف أقطار العالم العربي، وهو ما يشكل عقبة أمام تحقيق أهداف الحكومات الرامية الى احراز نمو اقتصادي مستدام.

وأضاف بأن الدول العربية لا تزال تواجه تحديات الانتقال نحو الديمقراطية، حيث أن حالة عدم اليقين السياسي وما رافقها من تصاعد في الهاجس الأمني لا زالت تلقي بظلالها على النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية، حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية إلى ٢,١ بالمئة في ٢٠١٣ مقابل ٤,٦ بالمئة لعام ٢٠١٢، كما انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية إلى النصف حيث تراجع إلى ٤٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٢، مقابل ٩٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ويضاف إلى ما سبق تراجع الدخل السياحي، وتعمق اختلالات المالية العامة في العديد من الدول العربية.

وأكد أنه رغم أن هذه التداعيات الاقتصادية أمر طبيعي ومتوقع، لكن ينبغي رصد وحصر حجم هذه التداعيات والتفكير في الوسائل والسياسات الكفيلة بالحد من استمرار هذا التباطؤ الاقتصادي لضمان تعافي اقتصادياتنا وإجراء الإصلاحات اللازمة لدعم انطلاقة المرحلة الاقتصادية الجديدة.

وشدد السالم على أهمية تفعيل التقارب العربي وبناء شراكات حقيقية تجسد التكامل الاقتصادي العربي؛ مشيراً أن السوق العربي يعتبر كبير بعدد سكان يتجاوز ٣٥٠ مليون نسمة وتتوفر فيه كل مقومات التكامل الاقتصادي بما فيها من تنوع في الثروات الطبيعية، فضلاً عن العوامل البشرية و المتمثلة بالعامل اللغوي والتراث الحضاري. وأضاف أنه رغم أن الدول العربية تمثل مجموعة متنوعة ومتباينة في الحجم والجغرافية والموارد والاقتصاد، إلا أنها ترتبط بقاعدة من الخصائص المشتركة، حيث تتشابه التحديات التي تواجه الدول العربية وعلى رأسها التحديات التنموية الملحة، بما في ذلك تفاقم مشكلة البطالة الناتجة عن ضعف الإمكانيات المتعلقة بخلق فرص العمل بالإضافة الى مشاكل الطاقة ونقص الموارد المائية.

وأشار السالم إلى أن المرحلة المقبلة ستكون مليئة بالتحديات، ولا بد أن يكون هناك استراتيجية عربية واضحة المعالم لتحقيق الرخاء الاقتصادي وزيادة التنمية المستدامة وضمان حياة أفضل للشعوب العربية، ومن هذا المنطلق، فلا بد أن تأخذ استراتيجيات النهوض باقتصادياتنا العربية مجموعة من العوامل وأهمها:

أولاً: قيام الحكومات العربية في المرحلة المقبلة بتبني برامج عمل واضحة المعالم لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ورفع مستوى الإنتاجية عن طريق تسهيل حركة العمالة بين الاقطار العربية بالدرجة الاولى وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية فضلا عن تحديث الأطر التشريعية التي تحكم مناخات العمل والاستثمار، مما سيساهم في رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على مستوى المنطقة.

ثانياً: تباين المزايا النسبية بين اقطار العالم العربي تفتح الباب واسعا امام توسيع نطاق التعاون الاقتصادي العربي لينتقل من مرحلة التجارة البينية إلى مرحلة الإنتاج والاستثمار المشترك خصوصا في قطاعات النقل والطاقة والمياه والصناعات الثقيلة، وذلك ضمن خطة مارشل عربية تهدف لاحياء النشاط الاقتصادي في المنطقة ككل وتفسح المجال أمام تنفيذ برامج الاصلاح المالي والاقتصادي المنشود.

ثالثاً: التركيز على القطاعات الواعدة وذات الأثر الأكبر في التنمية الاقتصادية، خاصة القطاعات ذات القيمة المضافة التي تولد فرص العمل وتكون قادرة على المنافسة محلياً وعالمياً وبما يساعد على تحويل اقتصادياتنا من ريعية واستهلاكية إلى اقتصاديات منتجة. ويظهر للسطح مؤخراً أهمية مشاريع الطاقة البديلة والمتجددة في وطننا العربي خاصة في ظل التسارع الكبير في استهلاك الطاقة وأسعارها، إضافة لقطاعات السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

رابعا: تقديم المزيد من الدعم لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، لما له من إسهامات واضحة في الانتاج والتوظيف والتنويع الاقتصادي. وهذا يتطلب توفير سياسات خاصة لدعم تلك المشاريع وتسهيل حصولها على التمويل وبأسعار مناسبة، إضافة لتقديم المساعدات الفنية اللازمة بما يكفل تنافسيتها وتحقيق الجودة النوعية لمنتجاتها وانخراطها في النشاط الاقتصادي.

وقال السالم لقد تعالت في الآونة الاخيرة الاصوات المنادية بدور أكبر للبنوك في دعم العملية التنموية، هذه الدعوات تجاهلت حقيقة مهمة مفادها أن البنوك لا تعدو أن تكون مؤسسات ربحية تسعى بالدرجة الأولى إلى حماية مدخرات المواطنين وتعظيم العائد على حقوق المساهمين. واستطرد، لكن هذا لا يقلل من الدور الكبير الذي يمكن للبنوك أن تلعبه فيما لو توفر الدعم اللازم من قبل الحكومات العربية الذي يجب ان لا يقتصر على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن يمتد ليطال المشروعات الاستراتيجية والكبرى وتلك العابرة للحدود، سواء عن طريق الاستثمار المباشر في رأس المال وتقديم الضمانات في القطاعات ذات المخاطر المرتفعة أو توفير سيولة بأسعار منافسة لدعم القطاعات ذات المردود الاقتصادي المتدني.

وأكد أنه في أطار هذا الجهد يبرز الدور الكبير الذي يمكن للبنوك التنموية والصناديق السيادية المتواجدة في المنطقة ان تضطلع به في توفير الائتمان اللازم للمشروعات المتعطشة الى التمويل.

وقال إننا نفخر في الأردن بجهاز مصرفي قوي وصحي يلعب دورا مهما في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال استثمار الخبرات المتراكمة لهذا القطاع في تحديد القطاعات الواعدة والمعوقات التي تواجهها، ونعمل إلى جنب البنك المركزي الأردني للنهوض باقتصادنا الوطني ومجابهة التحديات كافة التي تعترض سبل تقدمه.

وأضاف أننا في الجهاز المصرفي الأردني نراقب عن كثب جميع التطورات المحلية والإقليمية والعالمية المتعلقة بالعمل المصرفي والرقابة المصرفية، ونسعى دائما لتبني أفضل الممارسات المصرفية العالمية وخاصة في مجالات الامتثال والحاكمية والمعايير الدولية.

بدوره، قال رئيس مجلس اتحاد المصارف العربية محمد بركات إن التغييرات الكبيرة التي حصلت في السياسة والاقتصاد خلال السنوات الثلاث الأخيرة، اتسمت بانعكاسات متفاوتة النتائج بالنسبة لمنطقتنا العربية، وهي تجُمع كلها على مبدأ الإصلاح وتفعيل التنمية المستدامة على جميع الصعد؛ فبعض دولنا العربية تعاني من ضعف اقتصادي وإنتاجية منخفضة ما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة وتراجع الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات الفقر، وتراجع مستوى التعليم، وتفشي البطالة بين الشباب العربي وهي الأعلى بالعالم، بحيث أصبحت العودة إلى النمو أول ما يواجه هذه الدول، التي تواجه تحديات خطيرة في ظل محدودية إمكاناتها المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وأضاف أن عددا من الدول العربية لازالت تمر في مرحلة تحولات جذرية مترافقة مع تطور سلبي في الأوضاع الاقتصادية، وتشهد هذه الدول ضغوطا متزايدة، وخاصة في المالية العامة للدولة نتيجة الانخفاض الكبير في إيرادات الحكومة وزيادة النفقات والتقديمات الاجتماعية، إضافة إلى الضغوط على موازين المدفوعات نتيجة الاستمرار في انخفاض التدفقات المالية الداخلية كالإيرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها.

وأكد أنه تبع هذه الضغوط، تدهورا في مجالات أخرى، مثل انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم والمديونية العامة، وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية وفي التصنيف السيادي لتلك الدول، فيما تتخذ السلطات المالية والنقدية في الدول العربية بشكل عام، وتلك التي تشهد تطورات سلبية بشكل خاص، إجراءات متعددة للحد من تأثير الوضع السياسي والأمني المتدهور على الإقتصاد.

ولفت إلى ان هذه التدابير تتمثل في الاستمرار في ضخ السيولة في الأسواق، ومحاولة ضبط معدلات الفائدة وأسعار الصرف وغيرها، إلا أنه يتوقع تسجيل بداية تحسن في الأوضاع الاقتصادية لعدد من الدول العربية خلال العام الحالي، ما قد يؤدي إلى تحسن النمو الاقتصادي وزيادته الى ٥ بالمئة في العام الحالي ٢٠١٤ مقابل ٣,٤ بالمئة لعام ٢٠١٣، وهوما سيزيد حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للمنطقة العربية من حوالي إلى ٢,٨٦ تريليون دولار مقابل ٢,٧٤ تريليون. وقال: من هنا يأتي مؤتمرنا اليوم حول استراتيجيات النهوض بالاقتصادات العربية، والتي لا بد من أن تقوم على جملة من المبادئ التي من شأنها أن تفتح فرصا متكافئة لشرائح المجتمع المختلفة، وإن هذه الاستراتيجيات يجب أن ترمي إلى تحسين مجتمعاتنا ومقومات تطوير أجيالنا القادمة عن طريق إعادة بناء وتأهيل البنى التحتية للاقتصادات العربية التي تأثرّت سلبا بالتحولات العربية، وتعزيز التكامل النقدي والمالي العربي بما في ذلك أسواق رأس المال والمؤسسات المصرفية والاستثمارية، إضافة إلى ضرورة قيام اقتصاد عربي متكامل إنتاجيا يعتمد الميزات التنافسية بين الدول العربية ويستند إلى شبكة واسعة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية سواء في المشروعات المشتركة على صعيد البنية الأساسية من طرق وإتصالات وسكك حديد وكهرباء وغاز ونفط ومياه، أو على صعيد المشروعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة وغيرها، ونشر الإدراك حول أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لاقتصاداتنا العربية، والتي ترتبط مباشرة بإعادة هيكلة الاقتصادات العربية، وتعتبر من أهم آليات تفعيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وطننا العربي. ودعا إلى تكاتف الجهود بين حكومات الدول العربية والقطاع الخاص والمصارف فيها لبناء استراتيجيات فاعلة تتضمن حلولا عاجلة وأخرى متوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى استعادة الثقة بما تملكه هذه الاقتصادات من إمكانات وموارد كبيرة تؤهلها للعودة

إلى الاستقرار والنمو، ما يحتم على عالمنا العربي الاشتراك والتعاون فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي لتقوم كل دولة عربية بحسب مقوماتها وإمكانياتها بدورها للنهوض بالواقع الاقتصادي العربي.

وقال أن هذا الواقع يشكل تحديا كبيرا لنا ولمصارفنا، ما يدفعنا جميعا إلى مقاربته بكثير من الحيطة، وكثير من الأمل، وأن تقوم مصارفنا العربية بدور جديد رائد في دعم حركات الإصلاح الاقتصادي المطلوبة، وكذلك التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي أصبح ضرورة ملحّة لمواكبة المستجدات والتأقلم معها.

وقال رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، الدكتور جوزف طربيه، في حفل الافتتاح إن اهمية المؤتمر نكمن بأنه ينعقد بظروف صعبة يمر بها عالمنا العربي، والذي يعيش مرحلة ضبابية قاسية وتحولات جذرية في المسارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة. مضيفاً أن التحديات الأساسية التي أفرزها هذا الواقع تتسم بأن الوضع الأمني غير مستقر في عدد من البلدان العربية، وعدم الاستقرار السياسي وزيادة الضغوط الاجتماعية التي يسببها إزياد معدلات الفقر والبطالة، والذي يؤدي بدوره إلى ضغط على البلدان المعنية يمنعها من القيام بالإصلاحات الضرورية وخاصة على صعيد الإصلاح المالي.

واكد أن الأولوية في هذه البلدان هي عودة عجلة النمو، لأنه لا يمكننا التحدث عن إصلاحات جذرية حقيقية من دون رفع معدلات النمو إلى ما يزيد على ٥ بالمئة، في حين أن معدلات النمو المتوقعة حاليا في هذه البلدان تبقى دون ٣ بالمئة، وهو معدل منخفض جدا بالنسبة لحاجات هذه البلدان لناحية خلق فرص عمل.

ودعا إلى اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين الوضع الاقتصادي، تشمل تعزيز مستوى التعليم بما يتلاءم مع متطلبات السوق، وتطوير البنى الاقتصادية المنتجة بالاشتراك الوثيق مع القطاع الخاص، وتطوير مقومات بناء المؤسسات الإدارية العامة، وفرض مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة ومبادئ المحاسبة والشفافية في كافة المجالات، وتوظيف مواردنا البشرية والمادية بطريقة عقلانية وفعّالة، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار ومحفزة للنمو وتطوير التشريعات والنظم التي تشكّل حاضنة إيجابية للاستثمار، خصوصا إذا تزامن معها إصلاح على مستوى القضاء، والانخراط في اتفاقيات الانفتاح الاقتصادي والتبادل التجاري مع الأسواق الإقليمية والدولية.

❖ جمعية البنوك تشارك في مناقشة قانوني الضريبة والاستثمار

شاركت جمعية البنوك في الأردن في اجتماعات لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب لمواصلة مناقشة مسودة قانون ضريبة الدخل والاستثمار المدرجان على أعمال الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب للسنة الحالية ٢٠١٤.

وشارك في اللجنة مدير عام الجمعية وعدد من ممثلي البنوك أعضاء الجمعية حيث تمت مناقشة مسودة قانون الاستثمار إلى جانب قانون ضريبة الدخل الذي وضعت الجمعية ملاحظات عديدة حوله تمت مراعاتها في جميع مناقشات اللجنة للقانونيين، خصوصا قانون ضريبة الدخل.

يذكر أن مدير عام جمعية البنوك الدكتور قندح قد شارك بفعالية في أعمال اللجنة منذ تشكيلها في الدورة العادية للمجلس، وقدم ملاحظات قيمة كانت محط اهتمام أعضاء اللجنة ورئيسها الدكتور خير أبو صعيليك.

❖ جمعية البنوك تنظم لقاءات تثقيفية حول ضريبة الدخل والمبيعات

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات سلسلة من اللقاءات التثقيفية الخاصة بالمكلفين الجدد خلال العام ٢٠١٤، بهدف تعريف المشاركين بالمفاهيم الرئيسية من حقوق المكلفين والتزاماتهم وذلك يوم الاثنين ١٢ أيار ٢٠١٤ في مقر الجمعية.

وتناولت اللقاءات حول ضريبة المبيعات: مقدمة وتعريفات إجرائية لضريبة المبيعات والتسجيل في شبكتها، وفرض الضريبة واستحقاقها، والخصم والرد الضريبي لخدمات الالكترونية التي تقدمها الدائرة إلى المكلفين وتوجيههم.

كما تضمنت موضوعات تتعلق بضريبة الدخل من حيث مقدمة وتعريفات إجرائية في مجال ضريبة الدخل وحقوق المكلفين وواجباتهم، والتسجيل والسجلات المحاسبية لأغراض الضريبة، وأحكام قانونية مهم الإلمام بها مثل: مصادر الدخل الخاضعة، الدخول المعفاة، المصاريف المقبولة وغير المقبولة.

❖ مدير عام جمعية البنوك يقدم ورقة عمل حول تطبيقات قانون فاتكا

قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن إن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (قانون فاتكا) هو عبارة عن قانون لجمع المعلومات المالية عن المواطنين الأميركيين المقيمين خارج الولايات المتحدة ودخل حيز التنفيذ اعتبارا من الأول من تموز ٢٠١٤.

واضاف في ورقة عمل أن القانون يهدف إلى حصول السلطات الأميركية على المعلومات الخاصة بالأشخاص الخاضعين لأحكام القانون ويحصلون على دخل أو يملكون أصولا خارج الولايات المتحدة الأميركية، وذلك للحد من التهرب الضريبي، وبحيث يكون بإمكان مصلحة الضرائب الأميركية مقارنة المعلومات المقدمة من الجهات الأجنبية مع الإفصاحات المقدمة من هؤلاء الأشخاص مباشرة لمصلحة الضرائب.

وبين أن القانون يتطلب من جميع المؤسسات المالية الأجنبية FFIs الدخول في اتفاقية مع مصلحة الضرائب الأمريكية للتعرف على الحسابات الأمريكية وتوثيقها والإبلاغ عنها.

وعرف القانون الحساب الأميركي بأنه أي حساب يعود إلى شخص أميركي طبيعي أو اعتباري، أو يعود لمؤسسة أو شركة أجنبية مملوكة من قبل شخص أميركي بنسبة تزيد عن ١٠ بالمئة من الأسهم أو الحصص من رأس المال بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، فيما الشخص الأميركي هو أي شخص يحمل جوزا سفر أميركي، ويحمل الجنسية الأميركية (منفردة أو مزدوجة)، ويحمل بطاقة الإقامة الدائمة (Green Card)، ومقيم في الولايات المتحدة الأميركية، ومولود في الولايات المتحدة الأميركية، وشخص لا يحمل الجنسية الأميركية (أو مواطن غير أميركي) ولكن تنطبق عليه شروط فحص الإقامة المتواصلة في الولايات المتحدة الأميركية، ودافعي الضريبة في الولايات المتحدة الأميركية لأي سبب آخر.

❖ جمعية البنوك تشارك في ورشة الشيكات المرتجعة في وزارة العدل

نظمت وزارة العدل ورشة عمل حول الشيكات المرتجعة بحضور عدد من الخبراء المصرفيين لمناقشة الظاهرة ومحاولة معالجها والحد منها ضمن إجراءات القانون.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن إن الورشة تأتي استكمالا للجهود الحثيثة التي بذلها وتبذلها الأطراف المعنية، ومنها وزارة العدل والبنك المركزي وجمعية البنوك في الأردن، لإلقاء الضوء على ظاهرة الشيكات المرتجعة وإيجاد حلول عملية مبتكرة تحكمها أطر تشريعية قادرة على التخفيف من وطأة هذه الظاهرة. وأضاف أن الشيكات تعد من أهم أدوات الدفع وأكثرها انتشار في مختلف دول العالم بغض النظر عن حجم اقتصادياتها ، وذلك لأسباب عدة أبرزها قدم استخدام الشيك وقبول الشيك كوسيلة دفع لدى مختلف شرائح المجتمع وقطاعاته.

وأشار الدكتور قندح إلى أنه مع التطور المتسارع في الحياة الاقتصادية والتجارية خصوصا، واتساع حجم التعاملات المالية والتجارية

خلال العقود الماضية، فإنه نجم عن ذلك بعض الظواهر السلبية المتمثلة في الشيكات المعادة، ما أدى إلى جدل كبير في الوسط المالي والمصرفي حول مدى فعالية استخدام الشيكات كأداة رئيسة للدفع والوفاء وتسوية المعاملات المالية.

وبين ان عدد الشيكات المقدمة للتقاص بين البنوك بلغ ١١ مليون شيك في عام ٢٠١٣، ارتجع منها ٥٤٠ الف شيك إما لعدم كفاية الرصيد أو عدم وجود رصيد، بقيمة إجمالية بلغت ١,٥ مليار دينار. واكد أنه ورغم أن ظاهرة الشيكات المرتجعة لا تمثل مشكلة كبيرة ولا تزال ضمن نطاق غير مقلق، إلا انه من المفترض أن يكون هناك حلولا استباقية ومبتكرة بحيث تحول دون تفاقم هذه الظاهرة، خصوصا في ظل اتساع حجم التعامل بالشيكات في السوق الأردنية.

واقترح من تلك الحلول فرض غرامات مالية على الشيكات المرتجعة تتناسب وقيمة الشيك ومدة عدم تسويته، وتغليظ عقوبة الشيك المرتجع، وتطوير آلية لحجز ما يعادل قيمة الشيك بشكل مباشر لصالح المستفيد فور قيام الساحب بتحرير الشيك.

❖ مدير عام جمعية البنوك يشارك في المؤتمر الإقليمي الأول حول حوكمة وتمويل قطاع المياه في دول حوض البحر المتوسط

قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن إن مشروعات المياه للقطاعين العام والخاص في المملكة استفادت من الأموال المتوافرة في الجهاز المصرفي من خلال سندات سلطة المياه والأموال المقدمة لمشروعات البنية التحتية.

وأضاف في ورقة عمل بعنوان: دور البنوك في تمويل مشروعات المياه والصرف الصحي ، قدمها في المؤتمر الإقليمي الأول حول حوكمة وتمويل قطاع المياه في دول حوض البحر المتوسط استضافته العاصمة اليونانية أثينا أخيرا، أن البنوك تملك بالمتوسط ٨٠ من مجمل سندات الخزينة وسندات المؤسسات العامة ما يؤكد أنها ممول أساسي لقطاع المياه كما في غيره من القطاعات. وأكد أن قطاع المياه في الأردن يعد من القطاعات الاقتصادية التي تتصف بدرجة عالية من المركزية، فلا دور للبلديات أو المحافظات في ما يتعلق بالتخطيط والتطوير أو حتى توصيل خدمات المياه في الأردن؛ فوزارة المياه والري لها مسؤوليات شاملة لقطاع المياه بما في ذلك تزويد المياه وشبكات الصرف الصحي وغيرها من المشروعات ذات العلاقة وفي التخطيط والإدارة والرقابة.

وأشار إلى أن سلطة المياه في الأردن الهيئة الحكومية المستقلة تملك أصول أنظمة المياه في المملكة كافة، وتمتلك شركات مياهنا المسؤولة عن ادارة قطاع المياه والصرف الصحي في عمان وشركة اليرموك وهي مسؤولة عن ادارة مياه محافظات الشمال (جرش والمفرق واربد وعجلون)، وشركة مياه العقبة، فيما تدير سلطة وادي الأردن مصادر المياه وتزويدها لوادي الأردن.

وبين أنه يوجد في المملكة ٢٥ بنكا منها ١٦ بنكا محلي و٩ بنوك غير أردنية و٤ بنوك إسلامية، بحجم موجودات يصل إلى ٤٤,٣ مليار دينار وحجم ودائع يصل إلى ٢٩,٥ مليار دينار، وإجمالي تسهيلات ائتمانية يصل إلى ١٩,١ مليار دينار كما في نهاية تموز ٢٠١٤. وأكد أن القطاع المصرفي الأردني يتصف بكونه قطاع نام يتوفر فيه سيولة فائضة ونشط وفعال ورابح، ومنفتح على الاستثمارات الأجنبية، حيث تصل ملكية المستثمرين غير الأردنيين فيه إلى حوالي ٥٠ بالمئة.

وأشار إلى أن القطاع المصرفي يقدم خدمات مصرفية شاملة تشمل خدمات التجزئة والجملة والخدمات المصرفية الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار والصيرفة الإسلامية والإلكترونية.

وقال الدكتور قندح إن الودائع بكافة أشكالها، تحت الطلب والتوفير والآجلة، تعد من أهم مصادر أموال البنوك؛ وهذه الودائع مضمونة من خلال مؤسسة ضمان الودائع بسقف يصل إلى ٥٠ ألف دينار لكل مودع في كل بنك.

وأوضح أن الجهاز المصرفي الأردني لديه نظام لضمان القروض ولإعادة تمويل الرهن العقاري.

وفيما يتعلق بهيكل توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي، بين الدكتور قندح أن القروض والسلف تعد من أبرز أنواع

التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك، وتشكل حصتها حوالي ٨٦ بالمئة من اجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك خلال فترة السنوات الخمس الماضية.

وقال إن البيانات المتوفرة حتى نهاية شهر تموز ٢٠١٤ تشير إلى أن ٥٦ بالمئة من التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك ذهبت إلى ثلاث قطاعات اقتصادية رئيسة هي: قطاع التجارة العامة والصناعة والانشاءات. ولفت الدكتور قندح إلى أن الحكومة أدخلت أداة تمويل جديدة للسوق المحلية، وهي صكوك التمويل الإسلامي، إحدى الأدوات المالية التي دخلت الأسواق المالية بعد اقرار تشريعات الصكوك الاسلامية من قانون وانظمة وتعليمات وغيرها في السنتين الأخيرتين. وقدر الاستثمارات التي يحتاجها قطاع المياه حسب إستراتيجية القطاع بحوالي ٥,٨ مليار دينار للسنوات الخمسة عشرة المقبلة.

وأشار إلى إسهامات ومشاركتها البنوك في تمويل مشروعات قطاع المياه والصرف الصحي، منها محطة تنقية الخربة السمرا حيث تم إنشاء المحطة بطريقة البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) وبتكلفة ١٢٠ مليون دينار بمساهمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمبلغ ٧٨ مليون دولار على شكل منحة، ووزارة المياه والري بمبلغ ١٤ مليون دولار، أما المبلغ المتبقي والبالغ ٧٨ مليون دولار فيمثل استثمار من شركات استثمارية خارجية كأموال ذاتية ١٨ مليون و ٦٠ مليون ديون رأسمالية على شكل قرض تجمع بنكي بقيادة البنك العربي ومشاركة عدد من البنوك المحلية.

واقترح الدكتور قندح، لمواجهة المعوقات التي تحول دون رفع مساهمة البنوك في المشروعات الرأسمالية، وخصوصا قطاع المياه، أن تقوم البنوك بتطوير منتجات مصرفية ملائمة وموجهة لقطاع المياه بكافة تشعباته وهذا يتطلب تدريب خاص لمطوري المنتجات في البنوك على تلك الانواع من المنتجات والحلول والخدمات المصرفية.

كما اقترح أن تقوم البنوك بزيادة مشاركتها في سوق السندات وقروض التجمع البنكي، وأن تتعاون مع الأطراف المعنية من وزارة مياه وسلطة المياه والشركات التابعة والمؤسسات المانحة الدولية، لإيجاد مبادرات وبرامج خاصة تهدف إلى ردم الهوة المتعلقة بمشاكل التمويل ونقص الضمانات وارتفاع أسعار الفائدة من أجل تخفيف حدة المخاطر بأنواعها وتوزيعها. ودعا إلى أن يدرس البنك المركزي ووزارة المالية امكانية تقديم أنواع من الحوافز للبنوك لزيادة اقراضها لقطاع المياه والصرف الصحي، مثل الحوافز الضريبية وتسهيل شروط الاحتياطي النقدي الالزامي كتلك التي قدمت لقطاع الصناعة والطاقة المتجددة والشركات الصغيرة والمتوسطة. كما دعا إلى توفير مساعدات فنية لوزارة المياه والشركات والمؤسسات التابعة لها، لإعداد دليل إرشادي حول كيفية التوجه للمؤسسات المالية للحصول على التمويل، واستقطاب الأموال العربية المهاجرة لاستثمار جزء منها في مشاريع المياه والصرف الصحي الصغيرة منها والكبيرة.

❖ مدير عام جمعية البنوك يشارك في نبض البلد حول تأثير قانون ضريبة الدخل على البنوك

استضاف برنامج نبض البلد الذي تبثه قناة رؤيا الإخبارية ويقدمه الإعلامي محمد الخالدي، مدير عام جمعية البنوك في الأردن والنائب أحمد الجالودي، والخبير الاقتصادي محمد البشير للحديث حول مسودة قانون ضريبة الدخل الذي بدأ مجلس النواب في مناقشته بعد انتهاء لجنة الاقتصاد والاستثمار من دراسة مشروع القانون.

واتفق المشاركون على أهمية أن يتم صياغة قانون ضريبة الدخل بحيث يحد من التهرب الضريبي ويحفز النشاطات الاقتصادية وان يتم النظر في قانون ضريبة الدخل في ضوء القوانين الاقتصادية الأخرى التي تمنح إعفاءات للمستثمرين سواء أكانت ضريبية أم غير ضريبية.

وقال الدكتور قندح إن رفع نسبة ضريبة الدخل لا يمس البنوك فقط، بل يمس شرائح واسعة من المجتمع خصوصا الأفراد، حيث أن نسبة الضريبية المقترحة بواقع ٢٠ بالمئة فيه أثر كبير على الطبقة الوسطى.

وأشار الدكتور قندح في مداخلة له إلى أن هناك إيرادات تحققت بموجب قانون ضريبة الدخل والمبيعات الحاليين، بزيادة قدرها ٤٠٠ مليون دينار في الإيرادات الضريبية.

ودعا إلى معالجة شاملة للقوانين خصوصا التي لها علاقة بالاقتصاد والضرائب ومعاملتها كحزمة واحدة عند النظر إلى الإعفاءات حتى تكون المعادلة صحية.

وبين أن نسبة ضريبة الدخل المفروضة على البنوك في مشروع القانون هي ٣٥ بالمئة مقابل ٣٠ بالمئة، رغم أن البنوك تدفع حاليا نحو ٥٠ بالمئة من إجمالي ضريبة الدخل، منوها إلى أن تنشيط الاقتصاد سيعوض الإيرادات المطلوبة من قانون ضريبة الدخل الجديد والبالغة ١٥٠ مليون دينار في العام.

وأكد أن الاقتصاد الأردني شهد تباطؤا في معدلات النموو بات بين ٢,٥ على ٣ بالمئة، الأمر الذي يحتاج معه إلى تحفيز للاقتصاد لمواجهة تباطؤ النمو ومنها تخفيض معدلات الضريبية، إلى جانب تحقيق أهداف الضريبة لإعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين. وقال الدكتور قندح أن دراسات أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول قانون ضريبة الدخل، تبين أن هناك فاقد ضريبي يصل إلى ١ر٨ مليار دينار، وأن الدراسة تشير إلى أن جزء من الفاقد يأتي من الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي.

❖ منتدى عربي لمناقشة الاستعدادات لتطبيقات قانون الامتثال الضريبي الأميركي

اختار المشاركون في منتدى قانون الامتثال الضريبي على حسابات الاميركيين الخارجية (FATCA)، مدير عام جمعية البنوك رئيسا لمجموعة الضباط المسؤولين في البنوك (Responsible Officer) لمتابعة تطبيقات (فاتكا).

وأوصى المشاركون في المنتدى الذي نظمه اتحاد المصارف العربية في منطقة البحر الميت، بتعيين الضابط المسؤول في المؤسسات المالية بأسرع وقت ممكن ليتسنى له أداء واجبه على أكمل وجه تماشيا مع متطلبات القانون.

ودعوا المصارف والمؤسسات المالية إلى المبادرة للتسجيل عبر الانترنت (online registration) وإدراج المعلومات المطلوبة قبل تاريخ ٢٤ نيسان المقبل.

كما أوصى المنتدى بتأمين التدريب اللازم لموظفي المصارف كافة، خصوصا من يتعامل منهم بشكل مباشر مع العملاء.

وأكد المشاركون في توصياتهم أهمية أن يكون لكل مصرف ومؤسسة مالية برنامج امتثال مجد وفعال (Effective Compliance Program) لحماية المصارف والمؤسسات المالية من مخاطر المساءلة القائمة على ضعف او عدم كفاية الضوابط.

ودعوا الحكومات العربية والهيئات الرقابية والبنوك المركزية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه تطبيق (فاتكا)، ومساعدة المؤسسات المالية داخل الاقليم المحلي في الالتزام بها القانون.

وكان محافظ البنك المركزي قد افتتح يوم الأحد الموافق ٣ آذار ٢٠١٤ في منطقة البحر الميت منتدى قانون الامتثال الضريبي على حسابات الأميركيين الخارجية (فاتكا)، التشريعات النهائية والمستجدات: التذكير الأخير، الذي سيدخل حيز التنفيذ في الاول من آذار عام ٢٠١٥.

ودعا نائب محافظ البنك المركزي الدكتور ماهر الشيخ في كلمة القاها نيابة عن المحافظ، إن العد التنازلي لتطبيقات قانون الامتثال الضريبي الأميركي فاتكا قد بدأ، بعد أن أثار حالة من الجدل على المستوى المحلي والاقليمي والدولي لما له من تداعيات وصعوبات مصاحبة لتطبيقه.

ولفت إلى ان القانون رغم أنه يستهدف دافعي الضرائب من حملة الجنسية الأميركية، إلا أنه يتجاوز حدود الولايات المتحدة في تطبيقه، الأمر الذي سيؤدي إلى فرض مزيد من الأعباء المالية ولإدارية على المؤسسات المالية وأنشطتها وبالتالي ربحيتها ومخاطرها.

وقال الدكتور الشيخ إن القانون دفع بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإصدار معايير موحدة للتبادل التلقائي للمعلومات من خلال الجهود المتعددة لمجموعة العشرين بشكل يؤكد ضرورة مكافحة التهرب الضريبي في الخارج مع الحرص على تخفيض تكاليف الامتثال عند أدنى حد ممكن.

وأكد أن تخفيض تكلفة الامتثال وتعميم الفائدة لعدد أكبر من الدول يجب أن يبقيا هدفين يحرص الجميع على تحقيقهما.

وقال الدكتور الشيخ إن البنك المركزي، وحرصا منه على التزام الجهاز المصرفي الأردني بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ولتجنيبه مخاطر عدم الالتزام وللتأكد من جاهزية البنوك، عمل بالتعاون مع شركة استشارات على فحص والتأكد من مدى جاهزية البنوك المحلية للالتزام بقانون فاتكا.

وبين أن عملة التأكد مرت بمرحلتين، الأولى ارسال استبانة للبنوك تتضمن أسئلة لفحص الإجراءات التي قامت البنوك باتخاذها للتأكد من التزامها والشركات التابعة لها بقانون فاتكا، وأجابت عليها البنوك بشكل تفصيلي.

وفي المرحلة الثانية قامت فرق مشتركة من البنك المركزي وشركة الاستشارات بزيارة البنوك للتحقق من نتائج الاستبانة ومراجعة إجراءات البنوك، وتم تزويد كل بنك بتقرير تفصيلي بنتائج عملية التقييم يتضمن ملاحظات تفصيلية لكافة الجوانب المتعلقة بتطبيقات القانون في البنك ومدى كفاية هذه الاجراءات والجوانب التي لازالت بحاجة إلى معالجة.

وبين أنه يجري العمل حاليا على اعداد تقرير موحد يعكس وضع البنوك بشكل عام اعتمادا على نتائج تقييم اجراءات البنوك حيال قانون فاتكا.

وقال نائب المحافظ إن السلطات الأردنية اتخذت قراراً أن توقع المؤسسات المالية بشكل افرادي على قانون الامتثال، مضيفاً أن هناك مشاورات بين الجهات المعنية لدراسة إمكانية الدخول في اتفاقية حكومية مع مصلحة الضرائب الأميركية.

من جانبه قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن إن قانون فاتكا الذي اقرته الحكومة الأميركية في آذار ٢٠١٠ يلزم دافعي الضرائب الأميركيين الذين يمتلكون اصولا خارج الولايات المتحدة بتقديم تقرير ببيانات تلك الاصول لمصلحة الضرائب الأميركية، وقيام المؤسسات المالية الأجنبية (غير الأميركية) ارسال تقارير مباشرة لمصلحة الضرائب الأميركية تتضمن معلومات عن الحسابات المالية لدافعي الضرائب الأميركيين او لحساب الجهات التي يعمل فيها دافعوا الضرائب. وبين أن الامتثال يعني أن توقع المؤسسات المالية اتفاقيات مباشرة مع مصلحة الضرائب الأميركية أو ان توقع حكومة اي دول مع الحكومة الاميركية مباشرة تكون فيها الحكومة حلقة وصل بين المؤسسات المالية في الدولة ومصلحة الضرائب الأميركية. واشار إلى ان جمعية البنوك في الاردن استجابت لقانون فاتكا ونظمت ورشات عمل عديدة للتعريف بالقانون وتطبيقاته وذلك بالتعاون مع ابرز الشركات مثل ديلويت اند توتش، اضافة إلى عقد سلسلة من الاجتماعات مع البنوك على مستوى الادارة العليا والتنفيذية لتوضيح القانون وتطبيقاته والتحديات التي يفرضها.

وأكد الدكتور قندح أن أهم التحديات التي تواجهها البنوك في الاردن للامتثال بمتطلبات قانون فاتكا تتمثل في عدة محاور تتعلق بالسرية المصرفية، واغلاق حسابات الاشخاص غير المتعاونين، والاقتطاعات والاقتطاعات الضريبية على الأشخاص غير المتعاونين الى جانب المؤسسات الرقابية واهمية وعي العملاء ومعرفتهم بالقانون وتطبيقاته.

وفيما يتعلق بالمحور الأول، قال الدكتور قندح إن هناك أوجه تضارب بين قانون فاتكا وبين القوانين الاردنية وخصوصا موضوع السرية

المصرفية، وان اغلاق حساب عميل رفض توقيع موافقة خطية على الافصاح عن بياناته المالية لمصلحة الضرائب الأميركية قد يفسر انه غير قانوني او تعسفي.

أما فيما يتعلق بإغلاق حسابات الاشخاص غير المتعاونين، فقد أكد الدكتور قندح إن قانون فاتكا لا يلزم المؤسسات المالية بإغلاق حسابات الاشخاص غير المتعاونين لكنه يفرض اقتطاع ٣٠ بالمئة ضريبة عجم الالتزام، ما يدفع غالبية البنوك لإغلاق الحسابات غير المتعاونة.

وبخصوص المحور الثالث، اكد الدكتور قندح إن قيام البنك بحجز واقتطاع ما نسبته ٣٠ بالمئة من مصادر الدخل الأميركية للحسابات غير المتعاونة وتوريد المبالغ لمصلحة الضرائب الأميركية، يعتبر غير قانوني ويخالف القوانين المحلية، الى جانب عدم وجود آلية واضحة لتحديد مصادر الدخل الاميركية الخاضعة للاقتطاع بموجب قانون فاتكا.

ولفت الدكتور قندح إلى أن تواجد مؤسسات مالية تابعة لبونك اردنية في دول لا تلتزم بمتطلبات فاتكا من شأنه أن يؤدي إلى اعتبار جميع أعضاء المجموعة المالية غير متعاونين، كما ان القانون يعتبر البنوك الموقعة مع مصلحة الضرائب وكلاء تحصيل ما قد يحمل الاشخاص المسؤولين الذين يوقعون الاتفاقية نيابة عن البنك اعباء قانونية عند عدم الالتزام.

ونوه إلى ان الجهات الرقابية للمؤسسات المالية مثل شركات التامين والوساطة المالية ينطبق عليها قانون فاتكا، الا انه لم تصدر تعليمات بذلك من هذه الجهات حول تطبيقات فاتكا.

وأكد أن تحديث بيانات العملاء لتحقيق الالتزام بقانون فاتكا ادى الى اغلاق بعض العملاء حساباتهم وفتح حسابات جديدة لدى بنوك لم تطبق النماذج المعدلة حسب متطلبات فاتكا.

ودعا الى تكثيف الوعي بين العملاء بمتطلبات قانون فاتكا ووضعهم بصورة متطلبات القانون حتى لا يؤثر على علاقة العميل بالمؤسسة المالية التي يتعامل معها.

وقال أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح إن تطبيق قانون فاتكا يمر بمرحلتين الاولى اعتراف وتسجيل المؤسسات المالية في القانون والثانية ارسال المعلومات عن العملاء الأميركيين لدى المؤسسات المالية وهنا يكمن النقاش. وأضاف أن تبادل المعلومات مع مصلحة الضرائب الأميركية يتم إما عن طريق توقيع اتفاقية مباشرة بين المؤسسة المالية ومصلحة الضرائب، أو ان تقوم الدولة بتأسيس هيئة تمثل البنك المركزي ووزارة المالية وجمعية المصارف ووحدة مكافحة غسيل الاموال على ان توقع الهيئة اتفاقية مباشرة مع وزارة الخزانة الأميركية. وأكد أن رأي اتحاد المصارف ان يتم التوقيع بين هيئة رسمية مع وزارة الخزانة بدلا من التوقيع بشكل فردي للمؤسسات المالية.

وناقش المشاركون في المؤتمر من الأردن السعودية والكويت وقطر واليمن وعُمان وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق ومصر والسودان وتونس وليبيا، الذي يستمر لمدة ثلاثة أيام، موضوعات تتصل بالتشريعات النهائية والاجراءات التنفيذية لتطبيق فاتكا، والمسائل والتحديات القانونية المتعلقة بقانون فاتكا، وكيفية تعامل الحكومات والبنوك المركزية العربية مع قانون الامتثال الضريبي والسياسات والاجراءات والترابط بين وظيفة الامتثال وآليات تطبيق فاتكا.

وقدم رئيس إدارة التحقيق والشؤون القانونية في مجموعة عودة سرادار، لبنان، شهدان جبيلي، ومدير الضريبة الاميركية في PWC لبنان محمد عراجي، شرحا مفصلا عن التشريعات النهائية والإجراءات التنفيذية لتطبيق FATCA، كما حاضر جبيلي حول المسائل والتحديات القانونية المتعلقة بقانون فاتكا، فيما عرض عراجي لنماذج تطبيقات فاتكا ونظام التسجيل عبر الانترنت في شبكة مصلحة الضرائب الأميركية.

وتناول مدير عام جمعية البنوك في الأردن كيفية تعامل الحكومات والبنوك المركزية العربية مع قانون الامتثال الضريبي فاتكا، فيما تناول

محامي الاستئناف من لبنان الدكتور بول مرقص المفاعيل القانونية الناتجة عن تطبيق المصارف لقانون فاتكا وطبيعته القانونية.

وقدمت مدير تطوير الأعمال في Pio- Tech زينة حدادين مداخلة حول أتمتت إجراءات العمل لضمان الالتزام بقانون فاتكا، فيما قدمت المدير التنفيذي في ارنست اند يونغ حناه شبلي محاضرة بعنوان فاتكا، الاتفاقيات الحكومية الدولية وما بعدها، واخرى بعنوان الترابط بين وظيفة الامتثال وآليات تطبيق قانون فاتكا: السياسات والاجراءات، قدمتها مدير التدريب والبحوث الخاصة بمكافحة غسيل الأموال في بنك الاعتماد اللبناني آلين عزيز.

❖ جمعية البنوك تشارك في اجتماعات اللجنة الوطنية لبرنامج نشر الثقافة المالية المجتمعية

شكل رئيس الوزراء لجنة وطنية توجيهية للإشراف على إعداد وتنفيذ برنامج وطني لنشر الثقافة المالية المجتمعية برئاسة محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز وعضوية رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم والمسؤولين في عدد من الجهات ذات العلاقة.

كما شكل رئيس الوزراء لجنة فنية لإعداد البرنامج الوطني لنشر الثقافة المالية المجتمعية تضم في عضويتها مدير عام جمعية البنوك في الأردن وممثلين عن البنك المركزي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ومعهد الدراسات المصرفية وعدد من المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

وشارك رئيس مجلس إدارة الجمعية ومدير عام الجمعية في اجتماع اللجنتين الذي التأم في البنك المركزي يوم ٢١ تموز ٢٠١٤. وجاء تشكيل اللجنتين في إطار حرص البنك المركزي الأردني على نشر وتعميق ونشر الثقافة المالية في المملكة بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية اللازمة لها لدعم النمو الشامل والمستدام وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

❖ جمعية البنوك تشارك في إعداد رؤية اقتصادية واجتماعية ٢٠٢٥

شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم في اجتماعات اللجنة التوجيهية للإشراف على إعداد رؤية اقتصادية واجتماعية ٢٠٢٥ والإشراف على إعداد خطط العمل للسنوات العشرة المقبلة وإقرار المسودة النهائية للرؤية وخطط العمل برئاسة رئيس الوزراء وعدد من الوزراء المعنيين وأعضاء مجلسي الأعيان والنواب ورؤساء منظمات المجتمع المدني.

كما شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن عضو فريق عمل الإصلاحات المالية وفريق عمل القطاع النقدي والخدمات المالية ضمن محور التنمية الاقتصادية في اجتماعات اللجان الفنية والقطاعية التي عقدها البنك المركزي لمراجعة الاستراتيجيات والتقارير والدراسات والمبادرات والخطط الإستراتيجية والمساهمة في إعداد التصور المستقبلي للاقتصاد الوطني ٢٠٢٥ والخطط التنفيذية لهذا التصور.

وكان جلالة الملك قد وجه الحكومة بوضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة المقبلة، وفق إطار متكامل يعزز أركان السياسة المالية والنقدية ويضمن اتساقها، ويُحسّن من تنافسية الاقتصاد الوطني، ويُعزّز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات، وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وأكد جلالته في الرسالة أن نجاح التصور المستقبلي مرهون بإتباع نهج تشاركي وتشاوري مع جميع الجهات والفعاليات من مؤسسات حكومية، ومجلس الأمة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي، مع ضرورة البناء على الجهود والدراسات المؤسسية والمتراكمة ومنها: مخرجات لجنة تقييم التخاصية، وإستراتيجية تنمية المحافظات، والإستراتيجية الوطنية للتشغيل والاستفادة منها في عملية رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

❖ مدير عام جمعية البنوك يشارك في اجتماعات فاتكا

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في اجتماعات اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء لمناقشة موضوع قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، وذلك في مقر وزارة العدل يوم ٢٢ تموز ٢٠١٤.

وتناول الاجتماع التطورات والمستجدات في قانون فاتكا والجهود التي بذلتها الجمعية لإطلاع المعنيين في القطاع المصرفي والعاملين في الخدمات المالية على أهمية تطبيقات القانون لقطاع الخدمات المالية في المملكة والإجراءات الواجب اتخذها للامتثال لمتطلبات هذا القانون البرنامج الزمني لبدء تنفيذ.

هـ. إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٤

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٤ بإصدار المطبوعات التالية:

❖ التقرير السنوي: أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقريرها السنوي الخامس والثلاثون لعام ٢٠١٣، والذي تضمن تطورات الجهاز المصرفي في عام ٢٠١٣ من حيث السيولة والموجودات والمطلوبات ورأس المال. كما تضمن تحليل الأداء المقارن للبنوك في المملكة والخدمات المصرفية الجديدة التي طرحتها البنوك وتطور القوى البشرية العاملة في البنوك وعدد فروع البنوك في أنحاء المملكة كافة. كما سلط الضوء على آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات الاقتصادية العالمية والوطنية وأبرز نشاطات الجمعية في العام ذاته.

❖ دليل البنوك العاملة في الأردن: أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٤ الطبعة العاشرة من دليل البنوك العاملة في الأردن. وقد تضمن الدليل على مجموعة متكاملة وقيمة من المعلومات عن البنوك العاملة في الأردن بما في ذلك لمحة عامة عن كل بنك، وأسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، ولمحة عن أهم الخدمات التي يقدمها كل بنك، وعدد الموظفين في نهاية عام ٢٠١٣. كما تضمن الدليل على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لكل بنك للسنوات الثلاثة الأخيرة ٢٠١١ – ٢٠١٣، إضافة لبيانات الانتشار الجغرافي للبنوك داخل الأردن بما فيها عناوين الفروع وبيانات الاتصال بها. وقد جاء الدليل المذكور في ثلاثة أجزاء رئيسية تتناول البنوك التجارية الأردنية، والبنوك الإسلامية، والبنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن.

❖ سلسلة كراسات الجمعية:

- كراسة رقم (١): "كلمتي معالي السيد باسم خليل السالم رئيسم مجلس إدارة جمعية البنوك ومعالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني في اللقاء السنوي للأسرة المصرفية مع محافظ لبنك المركزي الأردني".
- كراسة رقم (٢): "الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣".